التقريره السنوي السادس لمركز الخليج لحقوق الإنسان:
عرض لإنتهاكات حقوق الإنسان في ١٢ دولة وتقرير قضايا ١٠٠ مدافع عن حقوق الإنسان

مركز الخليج لحقوق الإنسان
التقرير السنوي 2017
مارس/آذار 2018

هذا التقرير مخصص لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين في جميع أنحاء المنطقة ، بما في ذلك المديرين المؤسسين للمركز **عبد الهادي الخواجة** و **نبيل رجب**، وكلاهما مسجونان في البحرين ، وعضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان **أحمد منصور**، المحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في الإمارات العربية المتحدة.

ان مركز الخليج لحقوق الإنسان هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية تقدم الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حرية التعبير وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. يقع مقر المركز في لبنان ويوثق البيئة للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة، وتحديداً البحرين والكويت وإيران والعراق والأردن وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الفهرس

ملخص تنفيذي 4

مقدمة 5

موجز عن الأنشطة والإنجازات 6
مراقبة ونشر حالات المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر 6
حملات المناصرة في الأمم المتحدة 6
تقارير خاصة 8
الدعم في حالات الطوارىء والمنح 9
التشبيك والشراكات الدولية 10

ملخصات الدول 10
البحرين 10
الكويت 11
سلطنة عمان 11
قطر 11
المملكة العربية السعودية 11
الإمارات العربية المتحدة 11
الدول المجاورة 12
إيران 12
العراق 12
الأردن 12
لبنان 12
سوريا 12
اليمن 12

تقارير الدول 13
البحرين 13
الكويت 17
عمان 18
قطر 19
المملكة العربية السعودية 20
الإمارات العربية المتحدة 23
العراق 26
الأردن 26
سوريا 27
اليمن 28

ما بعد الربيع العربي: قمع المجتمع المدني في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي 29
قوانين الجمعيات: القيود المفروضة على التمويل والنشاط 29
حظر السفر: الانتقام وانتهاك حرية التنقل 30

خاتمة 31

التوصيات 32

I. ملخص تنفيذي

يعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان على خلق بيئة أكثر أمناً وتقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان. في عام 2017، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بزيادة مناصرته ودعمه للمدافعين عن حقوق الإنسان من الرجال والنساء - بما في ذلك المحامين المستقلين والأكاديميين والصحفيين ونشطاء الإنترنت - من منطقة الخليج والدول المجاورة، وركز على بناء قدراتهم للقيام بتوثيقاتهم ودعوتهم، مع بناء فضاء مشترك للنشاط.

يضع مركز الخليج لحقوق الإنسان الاستراتيجيات المبتكرة ويطور المنهجيات من أجل الحفاظ على شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، توفر الشبكة الأدوات والمهارات اللازمة لتمكين قدراتهم والتواصل بينهم عبر الحدود ودعم التعلم من الأقران. بالنسبة لمركز الخليج لحقوق الإنسان، فإنه يعزز حمايتهم عندما يكون ذلك ممكناً، ويسمح لنا بالدفاع عنهم عند الضرورة. يؤدي التواصل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والائتلافات الأخرى إلى زيادة فعالية الدعوة التي يبذلها مركز الخليج لحقوق الإنسان، خاصة من خلال كسب تأييد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين يرتبطون أيضاً بحماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

في عام 2017، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 127 نداءً وبياناً وتحديثاً في قضايا لأكثر من 100 مدافع عن حقوق الإنسان في 2017. نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان في 2017 سبعة تقارير تستند إلى الأدلة، بما في ذلك تقريره السنوي.

يقدم مركز الخليج لحقوق الإنسان الدعم المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، ويسهل طلبات المساعدة في حالات الطوارىء (الدعم الطبي والتدريب والأمن ومراقبة المحاكمات والإجلاء وما إلى ذلك). كما ساعد مركز الخليج لحقوق الإنسان في تقديم منح إلى 15 من المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومع تصاعد الإنتهاكات، زادت تغطية مركز الخليج لحقوق الإنسان ودعمه للمدافعات عن حقوق الإنسان، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال إقامة شراكات وشبكات دولية، بما في ذلك ورش العمل التدريبية. أن لدينا رؤية لربط الحركات الاجتماعية، ومحاربة الطائفية/الانقسام وخلق فضاء لإيجاد أرضية مشتركة.

من خلال تقييم أُجري في أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017، تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان تعليقات هامة من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الشريكة للمساعدة في تشكيل خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2017-2020. كما تلقينا الكثير من التعليقات الإيجابية حول عملنا، خاصةً العمل الدعوي.

إن التأثير الأكبر لمركز الخليج لحقوق الإنسان هو "إبراز وجود قضية حقوق الإنسان في الخليج. وقد نجح مركز الخليج لحقوق الإنسان في توفير إطار لحقوق الإنسان في المنطقة في مقابل كونه مجرد إطار من الأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان. وهناك وعي متزايد الآن بأهمية العمل في مجموعة كمدافعين. يساعد مركز الخليج لحقوق الإنسان في رسم حدود لحركة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي" كما صرح أحد شركاء مركز الخليج لحقوق الإنسان.

ووفقاً لأحد المانحين، "فهناك الآن وعي ومعرفة بأن الخليج ليس بمنأى عن إنتهاكات حقوق الإنسان. أن مركز الخليج لحقوق الإنسان هو واحد من المنظمات القليلة التي تمكنت من التأكيد على ذلك، خاصةً داخل منظومة الأمم المتحدة. استضاف مركز الخليج لحقوق الإنسان عدداً غير قليل من الفعاليات الجانبية الناجحة للمساعدة في توطيد هذه المعرفة وأنا واثق أنه كان هناك تأثيراً على حالات محددة. ويمكن أن تنسب مساهمات مركز الخليج لحقوق الإنسان لحقيقة أنه لا يزال هناك أشخاص يمكنهم استدعاء القضايا التي يعملون عليها، وأنهم عملوا بالفعل على خروج الناس من السجن ".

نتيجة لعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فلقد صدرت بيانات مشتركة عن البحرين على سبيل المثال. ذكر أحد الشركاء "أن البيان المشترك الذي قدمناه ست مرات، بقيادة سويسرا وانضم إليه 24 دولة أخرى، قد أرسل رسالة قوية جداً إلى حكومة البحرين وخفف سلوكها لبعض الوقت. وقد أنشأت سويسرا جزءً كبيراً من هذه المبادرة -بسبب تعاونها مع مريم- وكنا قادرين على ابقائها على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة طويلة."

علّق **ميشيل فورست**، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في كلمةٍ له خلال مشاركته في أعمال منتدى الخليج والبلدان المجاورة الرابع بقوله، "تعلمت أشياء من المدافعات عن حقوق الإنسان هنا لم أسمعها في مناطق أخرى، على سبيل المثال أنهم يتلقون تهديدات من عائلاتهم وأصدقائهم الذين يتسائلون لماذا يعرضون سلامتهم للخطر من خلال انتقاد السلطات.".

II. مقدمة

هذا هو التقرير السنوي السادس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية مستقلة أسسها المدافعون عن حقوق الإنسان من منطقة الخليج في 2011. يوثق مركز الخليج لحقوق الإنسان البيئة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك الدول المجاورة، وهي: العراق وإيران والأردن ولبنانوسوريا واليمن. وفي نهاية هذا التقرير توثيقٍ موجز عن الحملة على المجتمع المدني وتدهور حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر منذ عام 2011.

في عام 2017، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومؤسسة مهارات بالتعاون مع آيفكس حملة بعنوان "دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير". استهدفت الحملة التعريف بملامح المدافعين البارزين من المنطقة كل شهر. يحتفل بكل مدافع عن جهوده في الدفاع عن وحماية حقوق الإنسان في بلده. ومع ذلك، تسلط الحملة الضوء أيضاً على التحديات التي يواجهها المدافعون، مثل الاحتجاز والاعتقال وأحكام السجن المطولة وغيرها من الإنتهاكات التي يتعرضون لها من أجل مقاومة تكتيكات الحكومات القسرية. أن المدافعين الذين احتفل بهم لصمودهم ونشاطهم طوال عام 2017 هم: الصحفية التونسية **نزيهة رجيبة**، الصحفيون الثلاثة بجريدة الزمن العمانية **ابراهيم المعمري**، **يوسف الحاج وزاهر العبري**، محامي حقوق الإنسان المصري **جمال عيد**، ناشطة حقوق المرأة العراقية **هناء أدور**، و**أحمد منصور** من الإمارات العربية المتحدة، و**مضوي إبراهيم آدم** من السودان، وناشط حقوق البدون **عبد الحكيم الفضلي** من الكويت، والصحفي المغربي **علي أنوزلا**، والمدافعة عن حقوق الإنسان **رضية المتوكل** من اليمن، و**وداد حلواني** من لبنان، و**جميل دكوار** من فلسطين.

كانت الاتجاهات والأحداث العامة في 2017 هي زيادة القمع وإغلاق الفضاء المدني. لا يزال تصاعد المراقبة والمضايقات القضائية في شكل استدعاء للاستجواب أو حظر السفر المفاجيء والاعتقال والاختفاء القسري من السمات البارزة لجهود الحكومات لتقييد نشاط حقوق الإنسان. في المناطق والبلدان التي دمرتها الصراعات، كان الصحفيون الأكثر عرضة للخطر. وفي العراق وسوريا، لم يكن الصحفيون مجهزون بالتدريب اللازم أو تدابير السلامة، وبالتالي لم يتحملوا تقييد الحكومة لحرية الصحافة والتعبير فحسب، بل كانوا أيضاً معرضين للخطر بشكل مباشر في تغطية الصراع.

واجه المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيون أشكالاً مختلفة من الإكراه والقمع والمضايقات. لقد إنتهك كل ذلك حقوقهم الإنسانية المباشرة في حرية التعبير والرأي والتجمع، فضلاً عن تضمنها عدداً من التدابير القمعية التي اتخذتها حكوماتهم والتي تنتهك حريتهم في التنقل عن طريق حظر السفر، والحق في محاكمة عادلة في ضوء الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز. دخل ستة من المدافعين عن حقوق الإنسان في إضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازهم ومحاكمتهم وحكمهم وأوضاعهم في السجون. أنهم، **خالد العمير** في السعودية، و**آتنا دائمى** و**إحسان مازندارانى** في إيران، والدكتور **ناصر بن غيث** في الإمارات العربية المتحدة، و**عبد الهادي الخواجة** في البحرين الذي أوقف إضرابه عن الطعام فقط بعد أن احتوى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة مجموعة من التوصيات عن التحقيق في إنتهاكات السلطات البحرينية ضد السجناء، وخاصةً المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين، وضد المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام.

I. موجز عن الأنشطة والإنجازات

يهدف مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال أنشطته إلى تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان بالدعم والدعوة اللازمين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان دون خوف على سلامتهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يأخذ مركز الخليج لحقوق الإنسان على عاتقه أعمال الدعوة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. خلال عام 2017، بالإضافة إلى سبعة تقارير، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 127 نداءً، نسق أو صدّق على أكثر من عشرة نداءات ورسالة مشتركة، و45 تحديثاً و92 خبراً عن حالات المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة. تمكن مركز الخليج لحقوق الإنسان من دعم المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تأمين الدعم في حالات الطوارئ والمنح لمساعدة مدافعين من البحرين وعمان وسوريا واليمن. يعمل المركز بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة لتنفيذ أنشطة حقوق الإنسان وضمان تقديم أفضل دعم للمدافعين عن حقوق الإنسان. في عام 2017، عزز مركز الخليج لحقوق الإنسان شراكته مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين سيفيكاس والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وآيفيكس والأصوات العالمية ومؤسسة مهارات والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمدافعات عن حقوق الإنسان-التحالف الدولي، بالإضافة إلى العديد من الشركاء المحليين في البلدان التي يعمل فيها (بعضهم مذكور أدناه).

مراقبة ونشر حالات المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر

يرصد مركز الخليج لحقوق الإنسان بشكل يومي حالات الإنتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المحامين والصحفيين والمدونين ونشطاء الإنترنت الذين يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة ويعلنون عنها على نطاق واسع. منذ عام 2011، تناول فريق البحث التابع لمركز الخليج لحقوق الإنسان أكثر من 600 حالة من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المعرضين للخطر من سوريا والبحرين والعراق وإيران والكويت والسعودية وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن. وأصدر أكثر من 1690 نداءً. تم تناول هذه الحالات على نطاق واسع كمناشدات أو إجراءات عاجلة إلى قائمة توزيع لأكثر من 2640 جهة اتصال في البلاد المستهدفة والخارج. ويشمل ذلك الآليات الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. يتم نشر الحالات على موقعنا على الإنترنت وكذلك على فيسبوك وتويتر. يتزايد انتشار شبكة مركز الخليج لحقوق الإنسان على الإنترنت، حيث بلغ عدد مشاهدات الصفحات 231,683 زيارة بواسطة 24,226 زائراً في عام 2017، وأكثر من 11,000 متابعاً على مواقع التواصل الاجتماعي. أن الهدف من ذلك هو خلق دعم جماهيري للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر والوعي بمحنتهم.

على مدار عام 2017، شدد مركز الخليج لحقوق الإنسان على ضرورة أن تضمن الحكومات المعنية الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع النشطاء والمدونين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم احتجازهم والقبض عليهم فقط على أساس نشاطهم أو ممارسة حقوقهم. ولا سيما قضايا أعضاء مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان، عبد الهادي الخواجة، نبيل رجب وأحمد منصور. وعلاوة على ذلك، أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء قضية **أسامة النجار** من الإمارات العربية المتحدة المحتجز تعسفياً على الرغم من أنه أكمل مدة عقوبته في عام 2017.

حملات المناصرة في الأمم المتحدة

استضاف مركز الخليج لحقوق الإنسان فعاليتين جانبيتين خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. أطلقت الفعالية الأولى التقرير السنوي لمركز الخليج لحقوق الإنسان "انظر لمعاناتهم، ادرك حقوقهم: المدافعون عن حقوق الإنسان بما فيهم الصحفيون معرضون للخطر في منطقة الخليج والدول المجاورة". عقدت الفعالية بالتعاون مع سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمركز العماني لحقوق الإنسان.

كانت الفعالية الثانية بعنوان "التعذيب والإكراه الجسماني والانتقام في البحرين" في 22 مارس/آذار. وقد أقيم هذا الحدث بالتعاون مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، مركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية التمريض البحرينية.

في ضوء استنتاجات وتوصيات هذه الفعالية الجانبية، ألقت **مريم الخواجة**، المستشارة الخاصة لمركز الخليج لحقوق الإنسان في 20 أبريل/نيسان بيانًا أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان المقدم للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والذي يوضح التعذيب والإكراه الجسماني والانتقام ضد الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. يشير التقرير إلى فشل البحرين في اتباع توصيات لجنة الملك المستقلة التي "شكلت مساراً لتصحيح سلوكيات الماضي ووضع القواعد والمؤسسات التي من شأنها منع تكرار سوء السلوك من رجال الشرطة والمسؤولين عن الأمن الداخلي في البحرين". يهدف التقرير إلى إطلاع المراقبين الدوليين، وكذلك تحفيز الحكومة البحرينية لإتخاذ إجراءات تصحيحية موضوعية وبناءة ودائمة.

في 13 يونيو/حزيران، وقعت 15 منظمة، من بينها مركز الخليج لحقوق الإنسان، رسالة مشتركة أرسلت إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المراقبة للاحتجاج على الاعتقال والاحتجاز التعسفي لنبيل رجب بعد عامٍ من اعتقاله. حثّ الموقعون بشكل خاص الدول الأعضاء على فرض ضغوط دولية لإطلاق سراح رجب الذي يعتبر احتجازه غير قانوني.

عقدت فعاليتين جانبيتين أثناء مشاركة مركز الخليج لحقوق الإنسان في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي انعقدت في يونيو/حزيران.

ركزت حلقة النقاش الأولى على الهجمات المستمرة على الحريات العامة في اليمن أثناء الحرب. ودعا المشاركون إلى إجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ارتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. نظم الفعالية الجانبية منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش، مؤشر الرقابة، منظمة القلم الدولية، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي يضم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين،المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية، المدافعات عن حقوق الإنسان - التحالف الدولي ولجنة حماية الصحفيين.

بحثت حلقة النقاش الثانية تجريم التعبير السلمي في البحرين.وقال المتحدثون أن "حرية التعبير والتجمع في البحرين تتعرض حالياً للهجوم". شارك في تنظيم الفعالية مركز الخليج لحقوق الإنسان، سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، مركز البحرين لحقوق الإنسان، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤشر الرقابة، منظمة القلم الدولية، المدافعات عن حقوق الإنسان - التحالف الدولي، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة حماية الصحفيين. وشارك في الفعالية **شريف منصور**، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، **جولي غروملون**، مديرة برنامج المناصرة والمدافعة في مركز البحرين لحقوق الإنسان، والبروفسور **داميان ماكورميك**، وهو طبيب عظام أخصائي وناشط من إيرلندا. وقد أدار حلقة النقاش **خالد إبراهيم**، المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان، والذي اختتم كلمته بدعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوضع الجهود من أجل إنهاء كل أشكال الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء في البحرين، بما في ذلك المنع من السفر الذي تعرضوا له، مما يشكل انتهاكاً لحقوقهم في حرية التجمع وحرية التعبير.

في سبتمبر/أيلول، كان لمركز الخليج لحقوق الإنسان جهوداً دعوية بشأن قضيتين خلال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كانت القضية الأولى عن "المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن". تحدث فيها كل من، رضية المتوكل، رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، الدكتورة **أناليزا تشامبي،** مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ميشيل فورست، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، و**صفاء الأحمد،** الصحفية وصانعة الأفلام من السعودية و الحائزة على الجوائز. أما القضية الثانية فكانت عن "الدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية لجماعة البدون في الكويت: الاستهداف المستمر لنشطاء البدون". تحدث في هذه الفعالية كل من، الدكتورة **ابتهال الخطيب،** الكاتبة والأكاديمية من الكويت، و**دريوري ديك،** من منظمة العفو الدولية، **ميلاني جنجل،** محامية حقوق الإنسان وعضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان و خالد إبراهيم. وقالت **سونيا تانسيك** من مكتب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في جنيف، التي أدارت الجلسة، إن الهدف من الفعالية هو تسليط الضوء على المشاكل المزمنة التي تواجه جماعة البدون في الكويت وخاصةً المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء عبر الإنترنت والطرق التي يمكن بها للآليات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة من دعمهم.

في مايو/مايس، قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً أُعدّ بالتعاون مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومؤسسة مهارات حول "حرية الرأي والتعبير في البلدان العربية للعام 2016" في مكتب اليونسكو الاقليمي ببيروت. يهدف التقرير المشترك من قبل المؤسسات الثلاث إلى رفع الوعي حول تحديات حقوق الإنسان في المنطقة العربية ولاسيما أوضاع حرية الرأي والتعبير التي تعتبر الأشد تأثراً في أزمنة التغيير السياسي والحروب.

وللتأكيد من جديد على التزامه بمساءلة مرتكبي إساءات وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان و 56 منظمة رسالة مشتركة بشأن الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان للممثلين الدائمين للدول الأعضاء والمراقبين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 29 أغسطس/آب .

انضم مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى 390 منظمة في رسالة مفتوحة أرسلت إلى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في 16 أكتوبر/تشرين الأول لتقديم توصيات بشأن المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. اهتمت التوصيات بشكل خاص بالتمويل وإظهار الالتزام السياسي بالقضايا والتحديات الملحة مثل التهجير القسري ومجتمع مثلي الجنس والاستغلال الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

في 21 ديسمبر/كانون الأول، شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في جلسة مدمجة في منتدى حوكمة الإنترنت حيث دعا إلى ضرورة اعتماد سياسات ومبادرات تقدمية لتشجيع المبدعين المحليين على تطوير المحتوى الذي يلبي احتياجات المجتمعات المحلية و إطلاق سراح نشطاء الإنترنت الذين سجنوا بسبب المحتوى الذي نشروه على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، بالإضافة إلى الحاجة إلى إنشاء مجتمع قائم على المعرفة يحترم حقوق الإنسان.

تقارير خاصة

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان سبعة تقارير خاصة في عام 2017، بما في ذلك تقريره السنوي الخامس. كان التقرير الأول تقريراً مشتركاً في 31 يناير/كانون الثاني مع الخدمة الدولية لحقوق الإنسان للدورة السادسة والستين للجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يغطي التقرير قمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات وإنتهاك حقوق الإنسان في إجراء محاكمات عادلة والاعتقالات التعسفية التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان في الكويت. صدر التقرير الثاني في فبراير/شباط.

قدم سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان في فبراير/شباط في الدورة السابعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل للبحرين تقريراً مشتركاً يستعرض مدى امتثال الحكومة البحرينية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لخلق وضمان بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني. يتفحص التقرير على وجه التحديد إعمال البحرين للحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير والقيود غير المبررة على المدافعين عن حقوق الإنسان منذ استعراضها الدوري الشامل السابق في مايو/مايس 2012. ولهذا الغرض، قيم التقرير فشل البحرين في تنفيذ معظم التوصيات الواردة خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بهذه القضايا، ووفر عدداً من التوصيات المتابعة ذات الطابع العملي لحكومة البحرين.

استعرض التقرير السنوي "انظر لمعاناتهم، ادرك حقوقهم - المدافعون عن حقوق الإنسان معرضون للخطر في منطقة الخليج والدول المجاورة"الوضع في عام 2016. في 20 مارس/آذار، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن التعذيب والإكراه الجسماني والانتقام في البحرين حيث كان قد مر ست سنوات على إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. لقد كان الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو إطلاع المراقبين الدوليين، وكذلك تحفيز الحكومة البحرينية لإتخاذ إجراءات تصحيحية موضوعية وبناءة ودائمة، عوضاً عن التظاهر بالامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان ببعض الحركات الرمزية وحسب.

صدر التقرير الخاص الرابع في مايو/مايس بالتعاون مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومؤسسة مهارات. لقدُقدم التقرير بعنوان "حرية الرأي والتعبير في البلدان العربية للعام 2016" في مكتب اليونسكو الاقليمي ببيروت.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً بديلاً في 28 يوليو/تموز إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (سيرد) بشأن التمييز ضد جماعة البدون في الكويت. قدم التقرير توصيات للسلطات الكويتية لحل مشاكل انعدام الجنسية في الكويت والالتزام بإلغاء التمييز ضد البدون من خلال تصميم وتنفيذ تشريعات مناسبة في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

صدر تقريران عن حالة حقوق الإنسان في اليمن. وقد صدر التقرير الأول في يونيو/حزيران بالتعاون مع منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان. يوثق التقرير الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين، والإطار القانوني في اليمن لحماية الصحفيين. يحتاج الصحفيون اليمنيون المعزولون إلى دعم المجتمع الدولي بشدة. بعد مرور أكثر من عامين من الصراع الذي أسفر عما يقرب من 8 آلاف قتيل و42 ألف جريح وكارثة إنسانية، لا تزال الصحافة اليمنية ملتزمة بنقل الحقيقة رغم كل الصعوبات. صدر التقرير الثاني في سبتمبر/أيلول، ويستعرض انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن لتسليط الضوء على عجز وقصور وعدم كفاءة اللجنة الوطنية التي أنشئت في 2016 في تنفيذ واجباتها التي يتحملها حالياً النشطاء والمنظمات المحلية، إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية، مما أدى إلى إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وبالتالي، برر الدعوة إلى تحقيق دولي مستقل.

الدعم في حالات الطوارىء والمنح

تلقى خمسة عشر مدافعاً عن حقوق الإنسان (وفي بعض الحالات أسرهم)، فضلاً عن منظمة غير حكومية شريكة، منح في حالات الطوارىء يسرها مركز الخليج لحقوق الإنسان من مختلف الشركاء والمصادر لمساعدتهم على تحمل التكاليف القانونية والإجلاء والرعاية الصحية ونقلهم إلى بلاد آمنة. تلقى مدافعون عن حقوق الإنسان من البحرين وعمان وسوريا واليمن الدعم من المنح التي قدمها كل من: المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، المؤسسة الدولية للمدافعين عن حقوق الإنسان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منظمة فرونت لاين ديفندرز، فريدوم هاوس والأمم المتحدة.

التشبيك والشراكات الدولية

ساعد مركز الخليج لحقوق الإنسان في تعزيز اصدار النسخة العربية من "داتناف"، دليل تصفح البيانات الرقمية لأغراض البحث في مجال حقوق الإنسان في 29 مارس/آذار. نشرت النسخة العربية بدعم وجهود مؤسسة ميدان. دليل "داتناف" هو منتوج التعاون بين منظمة العفو الدولية أمنستي ومؤسسة بينيتك ومنظمة ذا اينجين روم مع ما يقرب من سبعين شخصاً - ممثلين لحوالي أربعين مؤسسة مختلفة حول العالم - من الأعضاء الفاعلين في المجتمع التقني والبيانات لحقوق الإنسان. وقد تم العمل على دليل "داتناف" بمساعدة تعاون من أجل التغيير من خلال ورشة كتابة في مايو/مايس 2016 والتي شارك فيها مركز الخليج. ترجمت ميدان النسخة العربية من دليل "داتناف"، وهي مؤسسة تقوم على تطوير أدوات رقمية في مجالي الترجمة والصحافة العالمية. ونحن كداعمين دائمين لمؤسسة ميدان وما قدمته من عمل، فقد سعدنا بانضمامهم للمؤسسات والأفراد الذين عملوا على إنتاج هذا الدليل. شركاء "داتناف" ينتمون لمؤسسات تركز في عملها على المنطقة العربية ومنها مركز الخليج لحقوق الإنسان والمركز السوري للعدالة والمساءلة. بتوفير نسخة عربية من دليل "داتناف"، يأمل مركز الخليج لحقوق الإنسان بتمكن المزيد من الباحثين في مجال حقوق الإنسان من استخدام المصادر الموجودة في هذا الدليل لتفعيل قوة البيانات الرقمية في عملهم.

في أغسطس/آب، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان اجتماعاً مع 35 من المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المنظمات غير الحكومية الشريكة للعمل بشكل أكثر تعاوناً في وقف إنكماش الفضاء المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد التزم الاجتماع بتحديد فرص التصدي بشكل استباقي للقيود المزمنة على المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع خطة عمل مشتركة للنهوض بالفضاء المدني في المنطقة. وأصدر المشاركون في الاجتماع دعوة عامة تحث على مزيد من التضامن والتنسيق الاستراتيجي للتصدي للاعتداءات التي لا هوادة لها على الحريات الأساسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يواصل مركز الخليج لحقوق الإنسان توفير معلومات شهرياً عن دوله العشر لمراقب سيفيكاس، وهو أول أداة على الإنترنت لتتبع ومقارنة الحريات المدنية على نطاق عالمي، والذي أطلق في عام 2016.

II. ملخصات الدول

البحرين

يغطي مركز الخليج لحقوق الإنسان العديد من القضايا من البحرين، حيث تزايدت الإنتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الحملة القاسية على المجتمع المدني، فقد عانى من الإقامات الجبرية والاعتقال التعسفي والتعذيب أثناء الاحتجاز والاعتداءات على المظاهرات السلمية التي أدت إلى مقتل خمسة متظاهرين وتنفيذ عقوبة الإعدام ضد ثلاثة من الناجين من التعذيب في عام 2017. وضع مركز الخليج لحقوق الإنسان المزيد من التركيز على اثنين من المديرين المؤسسين المعتقلين: عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب. على سبيل المثال، عندما قام عبد الهادي الخواجة بإضرابه عن الطعام لمدة 24 يوماً خلال الربيع، حدّث مركز الخليج لحقوق الإنسان موقعه الإلكتروني بشكل دوري وكان من بين 10 منظمات غير حكومية، بما في ذلك منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش وهيومان رايتس فيرست، التي أصدرت نداءً مشتركاً عن عبد الهادي الخواجة والدكتور **عبد الجليل السنكيس** وغيرهم من المسجونين المعروفين بمجموعة البحرين 13 - ويقضي بعضهم عقوبات بالسجن مدى الحياة.

الكويت

قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن الكويت إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري بالأمم المتحدة في 28 يوليو/تموز 2017 بالتعاون مع الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية التي تركز على البدون (عديمي الجنسية).

كمثال على توثيق مركز الخليج لحقوق الإنسان للحالات التي لم تبلغ عنها منظمات أخرى، أنهى المدافع عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي في عام 2017 حكماً بالسجن لمدة سنة يتعلق بالاحتجاجات السلمية لكنه لم يطلق سراحه إلا بعد عدة أشهر في أغسطس/آب 2017، ويرجع جزء كبير من ذلك إلى دعوة مركز الخليج لحقوق الإنسان. أشاد الفضلي بمركز الخليج لحقوق الإنسان لمساعدته في إطلاق سراحه وتمكنه من البقاء في الكويت بعد إلغاء أمر الترحيل.

سلطنة عمان

تعرضت حرية التعبير والرأي في عمان لعقوبات شديدة طوال عام 2017. اعتقل الصحفيون والمحررون بجريدة الزمن وعانوا من محاكمات مسيسة تفتقر الإجراءات القانونية الواجبة. على الرغم من أن محكمة الاستئناف ألغت إغلاق صحيفة الزمن، فقد أمرت وزارة الإعلام وأجهزة الأمن بإغلاق الصحيفة. وكان الحكم النهائي للمحكمة العليا بقيادة القاضي الذي ذُكر اسمه في مادة تكشف عن الفساد في صحيفة الزمن.

قطر

لا تزال إنتهاكات حقوق العمال المهاجرين مستمرة. إن الانتهاكات الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها والتي يغطيها مركز الخليج لحقوق الإنسان هي تلك المتعلقة بحظر السفر وترحيل النشطاء. وقد فرض حظر على السفر على محامي حقوق الإنسان الدكتور **نجيب النعيمي**. قامت السلطات بترحيل المدافع السعودي عن حقوق الإنسان **محمد العتيبي** من قطر إلى السعودية أثناء مغادرته لطلب اللجوء في النرويج.

المملكة العربية السعودية

كانت هناك حملات قمعية خطيرة على النشطاء والمدونين، بما في ذلك حبس واستدعاء النشطاء الذين يدعون إلى الإصلاحات والحقوق التي هي مفتاح الإصلاح. وعلى الرغم من إعلان الحكومة رغبتها في إجراء الإصلاحات، فإنها غير ملتزمة بذلك بشدة لأنها تلاحق المدافعين عن حقوق الإنسان والمواطنين والأكاديميين والنشطاء الذين يعبرون عن دعوتهم لإجراء إصلاحات. أن أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) المنحلة وبشكلٍ خاص مستهدفون على نطاق واسع. تحتجز المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي ويحاكمن من أجل نشاطهن الذي يتضمن حقوق المرأة في القيادة والمشاركة في الحياة العامة دون وصي.

الإمارات العربية المتحدة

يقبع أحمد منصور، عضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان، في السجن منذ مارس/آذار 2017 وبالكاد يستطيع الوصول إلى أسرته أو محاميه، ولم يقدم للمحاكمة حتى الآن. عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان بعناية مع هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية على إجراءات مشتركة من أجل أحمد منصور في أبريل/نيسان ومايو/مايس. كما جلبنا 88 توقيعاً لنداء أوسع نطاقاً. لا يزال الدكتور ناصر بن غيث من ضمن الحملات ذات الأولوية، وقد تفاعل مركز الخليج مع الحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في مارس/آذار بإصدار نداء عاجل. نقلت قضيته إلى محكمة الاستئناف الجنائية الاتحادية لذلك فهو لديه الحق في الاستئناف، ولكنه يظل بالسجن حيث احتجز في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله في أغسطس/آب 2015. نسق مركز الخليج لحقوق الإنسان مع عشرة منظمات أخرى لإصدار نداء مشترك قبل الحكم على الدكتور ناصر بن غيث.

الدول المجاورة

إيران

لا تزال السلطات الإيرانية تستهدف المدافعين والصحفيين. يعتقل السجناء السياسيون تعسفاً ويحتجزون في سجن إيفين المشهور بسجله الإجمالي في تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم. دخلت المدافعة عن حقوق الإنسان آتنا دائمي في إضرابٍ عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملتها وتم إيقافه فقط بسبب الخطر الشديد على صحتها.

العراق

أُطلق سراح **أفراح شوقي** في 2017 بعد اختفائها القسري في 2016. لا يزال الصحفيون وحرية الصحافة الأكثر تضرراً في العراق في ظل الصراع المستمر والعنف، خاصة في كردستان العراق. دوهمت مكاتب (ن. ر. ت.) وأغلقت دون أمر قضائي ولم يكن الصحفيون مجهزون بتدريب مناسب على السلامة وقتلوا أثناء أداء مهامهم. لم يصوت بعد البرلمان العراقي على مشروع قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي. قلقد وبل ذلك باستياء ونقد واحتجاج من قبل جهات فاعلة مختلفة: منظمات المجتمع المدني والنقابات والمواطنين.

الأردن

شددت الحكومة قبضتها على نشاط منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الحقوقية. وشنت حملة خطيرة على حرية التعبير والرأي والصحافة باستخدام القوانين التقييدية القائمة، خاصة قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الصحافة والنشر والآليات القضائية. من ناحية أخرى زاد تجريم المجتمع المدني ونشاط حقوق الإنسان من خلال الخطاب الحكومي الذي تعززه الصحف الموالية للحكومة.

لبنان

استخدمت قوانين الجرائم الإلكترونية والعقوبات للقبض على المواطنين والنشطاء لممارسة حقهم على الإنترنت وحرية التعبير. واستخدم الجيش والشرطة العنف في فض الاشتباكات. على الرغم من النداءات المتكررة التي وُجهت إلى السلطات المعنية لتقود التحقيقات، إلا أن قيام قوات الأمن بتدشين سلوك مهني في إدارة الاحتجاج وعدم مساءلة مرتكبي الإنتهاكات السابقة والعنف وإنتهاك الحق في التجمع لا يزال السلوك المعمول به أثناء المظاهرات.

سوريا

شهد عام 2017 الرحيل المؤلم لثلاثة من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في سوريا. بعد مرور عامين، أكدت السلطات السورية أنه تم إعدام **باسل خرطبيل** في 2015 بعد نقله إلى سجن عدرا، وقد دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات إلى الإفصاح عن التفاصيل المتعلقة بملاحقته. قتلت الدكتورة **عروبة بركات** وابنتها **حلا بركات** في تركيا. لا يزال نشطاء دوما الأربعة، إلى جانب **خليل معتوق** و**محمد ظاظا** - وجميعهم ضحايا الاختفاء القسري- قيد الاحتجاز. يواجه الصحفيون مضايقات قضائية، ولا تزال حرية الصحافة والتعبير مهددين ومعرضين للخطر باستمرار مع تصاعد العنف.

اليمن

في يوليو/تموز، استضاف مركز الخليج لحقوق الإنسان وسيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين نقاش مائدة مستديرة في نيويورك للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الشريك اليمني منظمة مواطنة، لمناقشة سبل التعاون الممكنة في اليمن، وعقبها تشكيل تحالف للدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات في اليمن.

عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان مع هيومن رايتس ووتش وكرايسس أكشن على إعداد رسالة مشتركة للمنظمات غير الحكومية لإجراء تحقيق في إطار حملة إنهاء الإفلات من العقاب الآن في اليمن، وركز على اليمن في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة 36. وكان ذلك جزءً من جهود المناصرة التي يبذلها مركز الخليج لحقوق الإنسان لدعم الشركاء المحليين مثل مواطنة. ونشر المركز تقريراً عن اليمن حول ضرورة إجراء تحقيق دولي تم توزيعه على بعثات الأمم المتحدة. في أكتوبر/تشرين الأول، اعتمدت الأمم المتحدة أخيراً آلية دولية للتحقيق في الإنتهاكات التي تقوم بها جميع أطراف الحرب في اليمن. من خلال شراكته مع مراقب سيفيكاس، نشرت رئيسة مركز الخليج لحقوق الإنسان مقالة مع سيفيكاس في أورشليم بوست: تحقيق الأمم المتحدة في إنتهاكات حقوق الإنسان في اليمن يقدم بصيصًا من الأمل .

III. تقارير الدول

البحرين

في بداية عام 2017، أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه بشأن زيادة القيود والإنتهاكات والتهديدات من قبل الحكومة تجاه الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وناشد السلطات البحرينية بتعزيز واحترام حرية الصحافة. وظهر ذلك تحديداً في محاكمة **نزيهة سعيد**، المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية الفائزة بجائزة، والتي بدأت في 16 يناير/كانون الثاني. سعيد هي مراسلة فرانس 24 و إذاعة مونت كارلو الدولية في البحرين. في 17 يوليو/تموز 2016، استدعيت للاستجواب ووجه إليها تهمة العمل بشكل غير قانوني لوسائل الإعلام الدولية بموجب المادة 88 من القانون 2002/47. بالإضافة إلى ذلك، قد منعت من السفر بشكل تعسفي في يونيو/حزيران 2016. في 25 مايو/مايس، أُدينت سعيد بتهمة مزاولة العمل بدون ترخيص وفُرض عليها غرامة قيمتها 1000 دينار بحريني (حوالي 2650 دولارا أمريكيا). بتاريخ ١٨ يوليو/تموز ٢٠١٧، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر ضدها. كما رفضت وزارة شؤون الإعلام تجديد التراخيص لمراسلين آخرين في البحرين. ومن بينهم **محمد الشيخ**، المصور الصحفي بوكالة فرانس برس، و**حسن جمالي**، المصور الصحفي باسوشييتد برس، و**ريم خليفة**، مراسلة اسوشييتد برس، و**عامر محمد**، مصور رويترز. هناك قيود واسعة النطاق على وسائل الإعلام الأجنبية في البحرين، ومُنع أكثر من 100 صحفي من دخول البلاد منذ عام 2011.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017، حكم على **محمود عبد الرضا الجزيري**، المدافع عن حقوق الإنسان وصحفي جريدة الوسط، بالسجن لمدة 15 عاماً، وصدر الأمر بإلغاء جنسيته. بتاريخ 28 ديسمبر/كانون الأول 2015، تعرض الجزيري للاختفاء القسري بعد مداهمة منزله على يد قوات أمن في ملابس مدنية. جاء إلقاء القبض عليه بعد يوم واحد من كتابته مقالة عن جلسة مجلس الشورى والتي قدم خلالها أحد النواب طلب إلى السلطات لمعاقبة المواطنين البحرينيين الذين حُرموا من جنسيتهم لأسباب سياسية وذلك بحرمانهم أيضاً من الإسكان الحكومي. وجهت إليه تهم بدعم الإرهاب والتحريض على كراهية النظام وإجراء اتصالات مع دولة أجنبية والسعي لقلب نظام الحكم من خلال الانضمام إلى جمعية الوفاء و حركة 14 فبراير الشبابية. تعرض لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك جعله معصوب العينين وعدم السماح له بالجلوس أو النوم لمدة ثلاثة أيام تقريباً. وقد استأنف الحكم.

في 10 مارس/آذار، أطلق سراح جراح العظام الدكتور **علي العكري** بعد ست سنوات من اعتقاله في 17 مارس/آذار 2011 بمجمع السلمانية الطبي في البحرين. وقد كان من بين عشرات الأطباء الذين ألقي القبض عليهم لعلاج المتظاهرين المصابين عقب المظاهرات السلمية التي دعت إلى الإصلاح والتي بدأت في فبراير/شباط 2011. لقد قام بإجراء مقابلات مع وسائل إعلام دولية حول الإصابات التي تعرض لها المتظاهرين، مما جعله مستهدفًا. وبعد اعترافه تحت تأثير التعذيب، حكمت عليه محكمة عسكرية في سبتمبر/أيلول 2011 بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة حيازة أسلحة، ثم خففت عقوبته في وقت لاحق إلى خمس سنوات.

لم تستهدف الحكومة مدافعي حقوق الإنسان فحسب بل امتد قمعها أيضاً إلى أسرهم ثأراً منهم. اعتقلت السلطات في البحرين منذ 2 مارس/آذار 2017، شقيق ووالدة زوجة **سيد أحمد الوداعي**. يعيش الوداعي بمنفاه في المملكة المتحدة هرباً من التعذيب في البحرين، وأسقطت السلطات البحرينية جنسيته في فبراير/شباط 2015 كعقاب على نشاطه المستمر في مجال حقوق الإنسان. في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017، حكم على والدة زوجة الوداعي **هاجر منصور**، وشقيق زوجته **سيد نزار الوداعي**، وابن عمه **محمود مرزوق** بالسجن ثلاث سنوات بتهم ملفقة حول زرع "قنبلة مزيفة" في يناير/كانون الثاني 2017. وحكم على منصور غيابياً. تلقى مرزوق حكماً إضافياً لمدة شهر ونصف وتم تغريمه 100 دينار بحريني بسبب حيازة خنجر.

على الرغم من قرار المحكمة في 30 ديسمبر/كانون الأول 2016 بإطلاق السراح المؤقت بحق مدافع حقوق الإنسان البحريني الأبرز نبيل رجب في قضية تويتر (تغريدات حول حول سجن جو واليمن)، تم اعتقاله على الفور على ذمة تحقيقات أخرى بخصوص مقابلات تلفزيونية تعود إلى عام 2015 ويناير/كانون الثاني 2016. دعا كل من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وفرونت لاين ديفيندرز ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و المنظمة الدولية ضد التعذيب) السلطات البحرينية إلى الإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن رجب .

ظهر رجب أمام المحكمة يومي 21 و 22 فبراير/شباط 2017 في جلسات استماع بتهمة "الإساءة إلى بلد أجنبي" (التغريد حول الضربات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن) و"الإساءة إلى المؤسسات الوطنية،" لتغريداته حول مزاعم تعذيب السجناء بسجن جو في مارس/آذار 2015. حوكم رجب في قضيتين تتعلقان بتعليقات ومقابلات إعلامية عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، والتي يواجه فيها السجن لمدة 15 عاماً. ويواجه سنوات إضافية في السجن في قضايا أخرى.

بعد جلسة قصيرة في 21 فبراير/شباط، عقدت المحاكمة لسماع شهادة مسجلة كدليل على أن نبيل رجب يدير بنفسه حسابه الخاص على تويتر -وكان ذلك هو الدليل الرئيسي في القضية. كما ظهر في المحكمة في 23 يناير/كانون الثاني 2017 في القضية نفسها والتي يواجه فيها عقوبة بالسجن لمدة 15 سنة.

في 22 مارس/آذار 2017، قررت المحكمة الجنائية العليا الخامسة في المنامة مرة أخرى تأجيل محاكمة المدافع عن حقوق الإنسان البحريني نبيل رجب في قضية تويتر، في إهانة واضحة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان و فرونت لاين ديفندرز، ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان: إن الاعتقال التعسفي والمضايقات القضائية التي يتعرض لها تهدف فقط لإسكات واحد من المدافعين عن حقوق الإنسان من أصحاب الصوت الأعلى في البحرين.

حُكم على رجب بالسجن لمدة عامين في 10 يوليو/تموز 2017 بتهمة نشر "أخبار كاذبة" في مقابلات تلفزيونية. في الواقع، فهو لم يفعل شيئاً سوى الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، التي تزداد في المملكة الخليجية.

تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول وأوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني تقارير تفيد بتعرض رجب لسوء المعاملة بسبب نقله من المستشفى إلى سجن جو لمدة سنتين. وفي ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، أيدت محكمة استئناف بحرينية الحكم بالسجن لمدة سنتين ضد رجب بسبب التحدث مع مختلف وسائل الإعلام بشأن قضايا تخص حقوق الإنسان. وبمقتضى هذا الحكم فقط، سيبقى رجب في السجن حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، على الرغم من وجوده بالسجن منذ يونيو/حزيران 2016.

بدأ عبد الهادي الخواجة، المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان، إضرابه الخامس عن الطعام منذ اعتقاله في 12 أبريل/نيسان 2011. كان الإضراب من أجل مطالبته لإدارة السجن باحترام حقوقه الإنسانية والمدنية، وكذلك احتجاجاً على الحكم بسجنه مدى الحياة وعلى الأحكام التعسفية الخطيرة ضد النشطاء الآخرين. أعلن الخواجة في اليوم الحادي والعشرين من إضرابه عن الطعام أن قراره بتعليق أو مواصلة الإضراب يعتمد على ما يتم اعتماده في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة في البحرين في 5 مايو/مايس .علق الخواجة إضرابه عن الطعام في اليوم الرابع والعشرين بعد صدور توصيات قوية خلال الاستعراض الدوري الشامل للبحرين. كرر مركز الخليج لحقوق الإنسان دعوته للسماح له بالحصول على الرعاية الطبية دون تقييده وإطلاق سراحه فوراً.

في 5 مايو/مايس، أكد الخواجة أنه "بما أن القضايا التي بدأت الإضراب عن الطعام بسببها (استمرار الاعتقالات التعسفية وأوضاع سجن جو) قد وردت خلال الاستعراض الدوري الشامل للبحرين في جنيف، لذلك قررت وقف الإضراب عن الطعام حتى يتم تنفيذ التوصيات. وأود أيضاً أن أشكر وزارة الخارجية الدنماركية، السفير الدنماركي في الرياض، والسيد راسموس بالسفارة الدنماركية على اهتمامهم المستمر بصحتي و سلامتي". وفي ديسمبر/كانون الأول، أصدرت 12 منظمة نداءً للسلطات البحرينية للإفراج الفوري وبدون قيد أو شرط عن الخواجة و سجناء الرأي الآخرين، نظراً لاحتجاجهم مراراً وتكراراً على الأوضاع المتدهورة في السجن، والتي تحاكي التدهور العام للظروف في البحرين للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وقعت حملة خطيرة ضد نشاط حقوق الإنسان وشُهد تدهوراً شديداً في الفضاء المدني في البحرين خلال شهر مايو/مايس 2017. أعلن المدون **حسن الشارقي** في تغريدة له في 28 مايو/مايس أنه سيتوقف عن التغريد، بعد أن استدعته وكالة الأمن القومي في المحرق. وتفيد التقارير بأنه قد تعرض للإهانة والضرب وأُمر من قبل ضابط أمن بوقف أنشطته على الإنترنت.

استدعى مدافعون آخرون عن حقوق الإنسان وتعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب. في 27 مايو/مايس، استدعت وكالة الأمن القومي المدافعة عن حقوق الإنسان **ابتسام الصايغ**، مسؤولة المراقبة والتوثيق في منظمة السلام (منظمة السلام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان) إلى مركز شرطة المحرق. أفرج عنها بعد سبع ساعات، ونقلت على الفور إلى المستشفى في حالة نفسية سيئة للغاية بعد أن عانت من "انهيار عصبي حاد".

وبحسب السيد **يوسف المحافظة**، نائب رئيس منظمة سلام وعضو مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان، فقد تعرضت الصايغ للتعذيب والضرب المبرح على رأسها. كما تعرضت أيضاً للتعذيب النفسي من خلال موجة من الإهانات و"تهديدات تستهدف أفراد عائلتها إذا لم توقف عملها في حقوق الإنسان" وإرغامها على نشر إعلان على تويتر بأنها ستوقف عملها الحقوقي وبأنها تقدم استقالتها من منظمة السلام. ويذكر المحافظة أن الصايغ قد أجبرت على تكرار "النشيد الملكي" وعندما اكتشفوا أنها لا تقول ذلك بشكل صحيح، ضربوها بشدة،مع الشتائم.

وأثناء الاستجواب، سئلت عن عمل النشطاء داخل البحرين وخارجها، وعن عملها في مجال حقوق الإنسان في جنيف خلال دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

استهدفت الصايغ بعد أن نشرت صحيفة الأيام الموالية للحكومة قصة على صفحتها الأولى في 12مايو/مايس، اتهمت فيها الصايغ بفبركة تقارير عن انتهاكات البحرين لحقوق الإنسان. وفي 15 مايو/مايس، أحرق شخص سيارتها.

في 3 يوليو/تموز 2017، أُلقي القبض على الصايغ مرة أخرى خلال مداهمة لمنزلها للمرة الثانية في أقل من شهرين. في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، أطلق سراح الصايغ من السجن لحين محاكمتها في البحرين. وفي الوقت الذي رحب فيه مركز الخليج لحقوق الإنسان بإطلاق سراحها مؤقتاً، فقد دعا إلى إسقاط جميع التهم الموجهة ضدها لأنها ذات صلة واضحة بأنشطتها في مجال حقوق الإنسان.

في 23 مايو/مايس 2017، استدعي الناشط **عادل المرزوق**، عضو مرصد حقوق الإنسان التابع لجمعية الوحدوي. وبعد إطلاق سراحه في 24 مايو/مايس نشر تغريدة على موقع تويتر قال فيها أنه يستقيل من منصبه كعضو بمرصد حقوق الإنسان في جمعية الوحدوي ويوقف أنشطته في مجال حقوق الإنسان. أكدت التقارير تعرضه لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز وأجبر على البقاء واقفاً لمدة 18 ساعة.

في 28 مايو/مايس 2017، استدعي رئيس فريق الرصد والتوثيق في جمعية البحرين لحقوق الإنسان، **عبد الجليل يوسف**، إلى مجمع الأمن في المحرق، حيث تم استجوابه حول أنشطته في مجال حقوق الإنسان مع جمعية البحرين لحقوق الإنسان وعن حياته الخاصة. استجوب لمدة أربع ساعات وبعد الإفراج عنه أفاد بأنه تعرض للإهانات والتعذيب النفسي وهُدد بأنه إذا لم يترك عمله في مجال حقوق الإنسان فإنه سيتم استهدافه هو وعائلته.

سُجن مدافعون آخرون عن حقوق الإنسان أيضاً. ففي 24 مايو/مايس 2017، عدلت المحكمة الجنائية الكبرى الثالثة، برئاسة القاضي الشيخ راشد بن أحمد آل خليفة، تم تعديل الحكم على الدكتور **طه الدرازي** من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر قيد الاحتجاز. وقد تم احتجاز الدرازي لبدء تنفيذ الحكم. وفي 15 أغسطس/آب 2016 وُجهت ضد الدكتور الدرازي تهمة "التجمع غير القانوني" عقب اعتقاله واستجوابه في 14 أغسطس/آب. احتجز لمدة تسعة أيام. وتتعلق التهم الموجهة إليه بتجمعه السلمي خلال تجمهرٍ في 19 يوليو/تموز 2016 بقرية دراز، التي كانت تحاصرها الشرطة منذ يونيو/حزيران بعد بدء احتجاجات واسعة النطاق بعد إلغاء جنسية الزعيم الديني في البحرين الشيخ عيسى قاسم. أن من غير القانوني التجمع مع أكثر من خمسة أشخاص في البحرين.

وفي الأسبوع السابق لذلك، في 23 مايو/مايس، قامت السلطات بشن حملة عنيفة ضد الاحتجاجات السلمية في دراز، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص من بينهم المدافع عن حقوق الإنسان **محمد كاظم محسن**، نائب رئيس فرع محلي لأصدقاء البيئة. ومن بين المتظاهرين الذين قتلوا، **محمد حمدان**، شقيق **مصطفى حمدان** الأكبر (18 عاما) الذي توفي في مارس/آذار بعد أن أطلق عليه الرصاص في رأسه في يناير/كانون الثاني أثناء احتجاجه بشكل سلمي في دراز. وألقي القبض على ما لا يقل عن 286 شخصاً في دراز في 23 مايو/مايس 2017، بعد حملة عنيفة وغارات على منزل رجل دين بارز ومنازل مجاورة.

في صباح يوم 23 مايو/مايس، بدأت الاحتجاجات السلمية بعد أن حُكم على قاسم بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ في 21 مايو/ مايس بتهم مزعومة تتعلق بغسيل الأموال، إلى جانب غرامة قدرها 100 ألف دينار بحريني (حوالي 000 .265 دولار أمريكي). وقالت وزارة الداخلية إنها ألقت القبض على 50 شخصاً من منزل قاسم، وأعلن التلفزيون الرسمي البحريني أنه تم اعتقال 286 شخصاً في الدراز بتاريخ 23 مايو/مايس. وتمت مداهمة العديد من المنازل. وفي 26 يناير/كانون الثاني 2017، أصيب مصطفى حمدان البالغ من العمر 18 عاماً برصاصة في رأسه بذخيرة حية أثناء الاعتصام في الدراز. بعد ذلك تم اعتقال الطبيب الذي حاول علاجه في الشارع. وبعد وصوله إلى مستشفى خاص تم رفض تقديم العلاج له بسبب تعليمات وزارة الداخلية. وبحلول الوقت الذي نقل فيه إلى السلمانية، أُعلن أنه مات دماغياً. وتوفي في 24 مارس/آذار.

في 4 يونيو/حزيران 2017، قررت هيئة شئون الإعلام وقف إصدار جريدة الوسط حتى إشعار آخر، لمخالفتها زعماً القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى. يتعلق الإيقاف بمقالة نشرت في 4 يونيو/حزيران 2017 والتي تم اتهامها بإنها "تسيء في مضمونها لإحدى الدول العربية". في 24 يونيو/حزيران، أخطرت الصحيفة موظفيها برسالة الكترونية وجهتها لهم بقرار تسريحهم جميعاً. حملت الرسالة توقيع رئيس مجلس إدارة شركة دار الوسط للنشر والتوزيع **عادل المسقطي**، والذي قال فيها "يؤسفنا إبلاغكم بأن مجلس إدارة الشركة قرر إنهاء عقود العمل مع الموظفين، وذلك نظراً لتوقف نشاط صحيفة الوسط، بحسب قرار وزارة شؤون الإعلام الصادر في 4 يونيو/حزيران 2017، وما نتج عنه من خسائر للشركة." ويشمل القرار 160 شخصاً كانت توظفهم الشركة بينهم 30 مواطناً أجنبياً.

في 6 سبتمبر/أيلول، استدعيت للتحقيق المدافعة عن حقوق الإنسان وعضوة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان،**زينب الخميس**. وهي من بين العديد من النساء والرجال المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرضوا للاضطهاد بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، حيث تسعى السلطات للضغط عليهم لوقف عملهم. وفي 5 سبتمبر/أيلول، قامت ثلاث سيارات جيب عسكرية وسيارة رابعة مدنية بالتوجه نحو منزل الخميس حيث سلموا لها رسالة استدعاء صادرة من الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية والتي تضمن مثولها في مبنى النيابة العامة أمام الوكيل خالد التميمي في 6 سبتمبر/أيلول 2017، وذلك للتحقيق في نشاطاتها السلمية والشرعية في مجال حقوق الإنسان. استجوبت الخميس عن مكان وجودها في يوم 11 أغسطس/آب واتهمت بالمشاركة في احتجاج غير مصرح به بقرية عالي. أُطلق سراحها بعد ذلك ولكن منعت من السفر للمشاركة في ملتقى دبلن الذي نظمته منظمة فرونت لاين ديفندرز في الفترة ما بين 17-19 أكتوبر/تشرين الأول 2017 .

الكويت

قدّم مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً بديلاً في 28 يوليو/تموز إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري بالأمم المتحدة (سيرد) حول التمييز ضد جماعة البدون في الكويت. قدم التقرير توصيات إلى السلطات الكويتية لحل أوضاع انعدام الجنسية في الكويت والالتزام بإلغاء التمييز ضد البدون من خلال تصميم وتنفيذ التشريعات المناسبة وآليات التنفيذ في ضوء الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

في مطلع العام، ظل ناشط حقوق البدون المعروف ومراقب انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت، عبد الحكيم الفضلي، محتجزاً حتى بعد انتهاء مدة عقوبته. احتجاجاً على هذا القرار التعسفي بعدم الإفراج عنه، بدأ الفضلي إضراباً عن الطعام في 22 فبراير/شباط للمطالبة بإطلاق سراحه. حث مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات الكويتية على الإفراج الفوري عن الفضلي دون قيد أو شرط وإلغاء أمر الترحيل. أنهى الفضلي إضرابه عن الطعام في 3 مارس/آذار . وقد دخل في أربعة إضرابات عن الطعام أثناء خدمته في السجن المركزي للاحتجاج على اعتقاله وإساءة معاملته مؤخراً.

في 1 أغسطس / آب 2017، أطلقت محكمة النقض سراح الفضلي المشروط بكفالة قدرها 1650 دولار أمريكي بعد قضائه نصف فترة عقوبته بالسجن لمدة عامين بسبب احتجاج على حقوق البدون. وكان الإفراج عنه مشروطاً بتعهده بعدم ممارسة أي شكل من أشكال النشاط أو المشاركة المستقبلية، مما يشير إلى تجريم احتجاجاته وحريته في التجمع. أوقفت المحكمة أمر الترحيل بمجرد توقيع الفضلي على التعهد.

تعرضت المدافعة عن حقوق الإنسان، **هديل بوقريص**، و 30 مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان للمضايقات والتهديدات عبر البريد الإلكتروني والهاتف، بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي بعد انضمامهن إلى حملة "نمشي لها" التي تهدف إلى التضامن مع النساء السعوديات في 5 أبريل/نيسان. وقد تعرضت المدافعات عن حقوق الإنسان إلى حملة إعلامية شرسة. دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات إلى التحقيق في حملة التشويه الإعلامية التي تتعرض لها المدافعات ومنحهن الحماية الكاملة من التهديدات التي يتلقونها.

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة الاستئناف على 67 شخصاً بتهمة اقتحام البرلمان في عام 2011. وتعلقت الاتهامات "بالتجمع غير المصرح به" و"العنف ضد الحرس الوطني للبرلمان" و"تدمير ممتلكات الدولة". حكم على قائد المعارضة مسلم البراك بالسجن لمدة سبع سنوات (بالإضافة إلى سنتين إضافيتين بتهمة أخرى) وحكم على **سليمان بن جاسم**، مؤسس اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتهاكات، بالسجن لمدة خمس سنوات بالرغم من أن محكمة الدرجة الأولى كانت قد برأتهم في 2013. وحكم على نواب حاليين وسابقين ومدافعين عن حقوق الإنسان آخرين بالسجن لفترات تتراوح بين سنة وسبع سنوات. قررت المحكمة وقف تنفيذ أحكام السجن الصادرة ضد سبعة من المتهمين من الذين تم الحكم عليهم بأحكام تتراوح بين سنة وسنتين. ومازالت هذه القضية مستمرة.

عمان

كانت الحملة القمعية الرئيسية في عمان طوال عام 2017 تستهدف حرية الفكر والتعبير. في يناير/كانون الثاني، وجد مدافع حقوق الإنسان، **سعيد جداد**، نفسه ممنوعاً من السفر في مطار صلالة وهو في طريقه إلى الدوحة. وأُبلغ أنه من الواضح أن حظر السفر ينتهي في 2099.

ألغت المحكمة العليا في عمان عقوبة السجن ضد الناشط **حسن البشّام**، الذي أصدرته ضده المحكمة الإبتدائية في صحار عام 2016. كان قد حكم على البشام بالسجن ثلاث سنوات بتهم "إهانة السلطان" و"إستخدام الشبكة المعلوماتية فيما من شأنه المساس بالقيم الدينية". كشف البشام النقاب عن الفساد في عمان وساند سجناء الرأي. أيدت محكمة الاستئناف في مسقط الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات في 19 نوفمبر/تشرين الثاني. كانت المحاكمة غير عادلة حيث لم يُسمع الدفاع. يعتبر البشام ضحية لمضايقات قضائية مستمرة حيث ألقى جهاز الأمن الداخلي القبض عليه في عام 2015، واتهم في يونيو/حزيران 2016 "بإهانة السلطان". ألغت المحكمة العليا الحكم الصادر ضده في 2017. قررت محكمة الاستئناف في مسقط قبول استئناف الكاتب والناشط **حمود الشكيلي**. أعربت السلطات القضائية عن استيائها من الطعن، وقررت "قبول الاستئناف شكلاً و رفضه مضموناً". وأُلغي الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات الذي أصدرته المحكمة الابتدائية في مسقط. ومن الجدير بالذكر أن الكفالة التي قدمها الشكيلي لتقديم طعنه تصل إلى 13،000 دولار. كانت التهم الموجهة إليه هي "نشر قصيدة على موقع فيسبوك" و"التحريض على التظاهر" و"الاحتجاج على اعتقال صحفيي الزمن ."

إنتهكت الحكومة العمانية حرية تنقل الصحفي **محمد الفزاري** في 30 يناير/كانون الثاني بتوقيفه على الحدود العمانية-الإماراتية أثناء السفر إلى دبي. أخذ القسم الخاص الذي يمثل الذراع التنفيذي لجهاز الأمن الداخلي عائلة الفزاري. يندرج هذا الانتهاك ضمن الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة العمانية خاصة في قضية صحيفة الزمن. وبالرغم من قرار محكمة الاستئناف بإلغاء قرار إغلاق الجريدة في 23 يناير/كانون الثاني، عملت وزارة الإعلام على تمديد الإغلاق في تحدي للنظام القضائي.

كان للكاتب والناقد السينمائي وناشط الإنترنت **عبد الله حبيب** جلسة استماع في 13 مارس/آذار 2017، والتي كان من المتوقع صدور الحكم خلالها، ولكن تم تأجيل الجلسة لأجل غير مسمى من أجل الحصول على المزيد من الوثائق ذات الصلة بهذه القضية. أُجلت جلسات استماع حبيب باستمرار منذ صدور الحكم عليه في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب "استخدام الإنترنت فيما من شأنه المساس بالنظام العام للدولة" وهو ما يعتبر انتهاكاً للمادة 19 من قانون جرائم تقنية المعلومات.

أعلن المدعي العام في مؤتمره الصحفي السنوي في مارس/آذار أنه سيتم ملاحقة ناشطي الإنترنت من الذين يقومون بنشاطاتهم السلمية خارج البلاد وفقاً لقانون تسليم المجرمين. ويعتبر هذا التصريح الذي أدلى به المدعي العام مظهر من مظاهر قمع الحكومة لحريات الرأي والتعبير والتي تحاول أن تمدها إلى ما هو أبعد من سيطرتها الإقليمية. ويشكل ذلك تهديداً لقدرة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان المقيمين بالخارج على ممارسة حقوقهم الإنسانية وتضليل أمنهم وسلامتهم.

أُطلق سراح رئيس تحرير جريدة "الزمن" إبراهيم المعمري في 10 أبريل/نيسان بعد إكماله مدة محكوميته البالغة ستة أشهر بتهم تتعلق بمقال عن الفساد القضائي نشر في جريدة الزمن في يوليو/تموز 2016. ولا تزال الصحيفة مغلقة بأوامر من الوزارة. في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2016 ألقي القبض على المعمري والصحفي زاهر العبري، عضو لجنة التحرير، ويوسف الحاج، نائب رئيس تحرير الصحيفة، بعد أن نشرت الصحيفة مقالاً بتاريخ 26 يوليو / تموز 2016 بعنوان "جهات عليا تغل يد العدالة". في 26 سبتمبر/أيلول 2016، حكمت المحكمة الابتدائية بمسقط على إبراهيم المعمري، يوسف الحاج، وزاهر العبري بالسجن وأمرت بإغلاق جريدة الزمن نهائياً. وفي جلسة عقدت في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016، برأت المحكمة العبري في حين حكمت على الحاج بالسجن لمدة سنة واحدة وحكمت على المعمري بالسجن لمدة ستة أشهر، متضمناً الفترة التي قضاها في السجن. كما ألغت المحكمة قرار إغلاق صحيفة "الزمن" والذي صدر عن وزارة الإعلام. أطلق سراح الصحفي الحاج في 23 أكتوبر/تشرين الأول.

في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017، قررت المحكمة العليا إغلاق صحيفة الزمن نهائياً. جاء الحكم بعد أن اعترض الادعاء العام على حكم محكمة الاستئناف، وبناء على ذلك قضت المحكمة العليا بالإغلاق النهائي للصحيفة. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس المحكمة العليا، إسحاق البوسعيدي، قد ذكر إسمه في المقال الذي كشف النقاب عن الفساد في القضاء العماني، وهو ما أدى إلى إغلاق الصحيفة. وقد اعترض مركز الخليج لحقوق الإنسان على الحكم حيث تم اتخاذ القرار من خلال عملية تنتهك المعايير الدولية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

استمر استهداف النشطاء وتزايد تجريم ممارسة حريات التعبير والرأي عبر الإنترنت. في 15 أبريل/نيسان، ألقي القبض على ناشط الإنترنت **خالد الرمضاني**، على الحدود العمانية-الإماراتية ونقل إلى القسم الخاص حيث لم يسمح له بمقابلة أسرته أو التحدث إلى محامٍ. جاء الاعتقال بعد انتقاده لفساد الحكومة على حسابه الشخصي على موقع فيسبوك. استدعى جهاز الأمن الداخلي **أحمد البحري** في في 17 أبريل/نيسان لاستجوابه عن نشر انتقادات للحكومة على حسابه الشخصي على موقع فيسبوك. كان البحري أحد رموز اضراب المعلمين الذي وقع في عام 2011، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة "الإخلال بالنظام العام" في عام 2014. علقت هذه العقوبة بدفع غرامة قدرها 2600 دولار.

امتدت حملة القمع على حرية الإنترنت إلى ما هو أبعد من قضية صحيفة الزمن ووصلت إلى مجلة مواطن على الإنترنت. حُجب الموقع الإلكتروني لمجلة مواطن في 3 مايو/مايس، والموافق لليوم العالمي لحرية الصحافة بناءً على أوامر من جهاز الأمن الداخلي. كانت المجلة قد توقفت منذ يناير/كانون الثاني 2016 لضمان سلامة وأمن الصحفيين والكتاب المساهمين، وكان من المقرر معاودة صدورها من جديد في 3 مايو/مايس. وعند إعادة إطلاقها، حجبت الحكومة الوصول إلى موقعها الإلكتروني.

احتجز **منصور بن ناصر المحرزي** لمدة شهرين في انتظار المحاكمة بسبب إعداده لكتابين عن الفساد الحكومي. والتهم المتعلقة بالكتابين هي: "إهانة السلطان" و"النيل من مكانة البلاد". حُكم على المحرزي في 23 مايو/مايس بالسجن لمدة ثلاث سنوات غرامة قدرها 1300 دولار وكفالة بمبلغ 5200 دولار لاستئناف الحكم. لم تلق المحاكمة المعايير الدولية للمحاكمة العادلة حيث رفض القاضي الاستماع إلى شهود الدفاع. كما تم رفع الكتابين من سوق الكتب العمانية.

قطر

فُرض حظر على السفر على محامي حقوق الإنسان الدكتور نجيب النعيمي دون إجراء قضائي .وجُدد الحظر المفروض على السفر في 26 يونيو/حزيران بالرغم من أن محكمة الاستئناف قد ألغته في 30 مايو/مايس. يشتهر النعيمي بدفاعه عن سجناء الرأي بما فيهم **محمد العجمي**، الشاعر القطري الذي سُجن بين عامي 2011 و 2016 بسبب تهم أمن الدولة.

قامت السلطات القطرية بترحيل مدافع حقوق الإنسان السعودي محمد عبد الله العتيبي قسراً إلى المملكة العربية السعودية. غادر العتيبي المملكة العربية السعودية بعد أن جرمت أعماله مما شكل انتهاكاً لحقوقه في حرية التجمع والرأي والتعبير. وجهت له عدة تهم من بينها، العمل في جمعية غير مرخصة، توقيع البيانات ونشرها، وممارسة النشاط الحقوقي، كما فرضت القيود على حريته في التنقل حيث خضع للمنع من السفر من عام 2012 حتى يناير/كانون الثاني 2017. كان العتيبي متوجهاً إلى النرويج التي منحته حق اللجوء . وحذر مركز الخليج لحقوق الإنسان من تعرض العتيبي لخطر التعذيب والمحاكمة غير العادلة. وحذرت منظمة العفو الدولية أمنستي من ترحيل العتيبي حيث أنه كان سجيناً سابقاً للرأي لمدة ثلاث سنوات ونصف، مناشدة لمبدأ عدم الترحيل القسري لتسليط الضوء على انتهاك قرار ترحيل النشطاء.

المملكة العربية السعودية

اعتقل اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان في مطلع يناير/كانون الثاني حين لم يتم الإعلان عن التهم المتعلقة باعتقالهما. استدعت إدارة البحث الجنائي في مكة المدافع عن حقوق الإنسان **عصام كوشك** للتحقيق في 8 يناير/كانون الثاني 2017. لقد اعتقل حال وصوله واحتجز وأُمر بالمثول أمام هيئة التحقيق والادعاء العام في اليوم التالي في مكة. وقد تم استجوابه عن ما قام بنشره على موقع تويتر، بما في ذلك دعمه لإنهاء نظام ولاية الرجل على المرأة. كما أنه يدعم سيادة القانون وإصلاحات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. وفي 9 يناير/كانون الثاني، جرى تمديد احتجازه ولم يفرج عنه بكفالة.

وقبل ذلك في يوم 5 يناير/كانون الثاني، استدعت إدارة البحث الجنائي في القطيف مدافع حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لمركز العدالة لحقوق الإنسان في السعودية **أحمد المشيخص** لاحتجازه في وقت لاحق في سجن شرطة القطيف. نُقل المشيخص في 8 يناير/كانون الثاني إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في الدمام واحتجز في سجن الدمام العام. وفي 1 فبراير/شباط، أطلق سراح المشيخص من السجن بكفالة دون توجيه اتهامات ضده. غير أنه لا يزال معرضاً لمزيد من المضايقة القضائية والمحاكمة.

حكم على **عبد العزيز الشبيلي**، عضو جمعية حسم، بالسجن لمدة ثماني سنوات بعد جلسة عقدتها المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية في يناير/كانون الثاني 2017. على الرغم من استئناف الشبيلي للحكم، وبعد المداولة، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً جديداً على الشبيلي. كان الحكم مشابه للحكم السابق الذي أصدرته بتاريخ 29 مايو/مايس 2016 الذي حكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات، يعقبها ثماني سنوات أخرى من منع الكتابة في وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى ثمانية سنين من منع السفر تبدأ بعد انتهاء مدة عقوبته. وقد أهملت المحكمة كافة ملاحظات الشبيلي والذي كان قد قرر في وقت سابق عدم الاعتراف بالمحكمة لإعتقاده بأن "نشطاء حقوق الإنسان وأصحاب الرأي العام لا يمكن أن يحاكموا بإرتكاب جرائم إرهابية كما تفعل الحكومة السعودية الآن وفق نظام جرائم الإرهاب وتمويله." اتهم الشبيلي بنشر بيان يدعو إلى التظاهر، واتهام القضاة بعدم الأمانة و إنتهاك حقوق الإنسان، وإعداد وتخزين وإرسال البيانات التي تؤثر على النظام العام، بالإضافة إلى مشاركته في جمعية غير مرخصة.

حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على الكاتب **نذير الماجد** بالسجن لمدة سبع سنوات يعقبها سبع سنوات من حظر السفر إضافة إلى غرامة مالية في 18 يناير/كانون الثاني 2017. وقد أكدت التقارير حضور الكاتب وحده أثناء الجلسة حيث لم يرافقه أسرته أو محاميه. نقل الماجد مباشرة بعد صدور الحكم إلى سجن الحائر في الرياض. وتشمل الاتهامات الموجهة ضده "الخروج عن طاعة ولي الأمر، والمشاركة في التظاهرات، وكتابة مقالات تدعم الاحتجاجات (منذ عام 2007)، بالإضافة إلى الاتصال مع مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية وهي رويترز، فرانس برس، وقناة سي ان ان."

استدعت هيئة التحقيق والإدعاء العام في جدة **سمر بدوي**، المدافعة عن حقوق الإنسان الحائزة على جائزة. في 15 فبراير/شباط 2017، مثلت بدوي لدى هيئة التحقيق بسبب تغريدة لها على موقع تويتر تتعلق بدعواتها للحقوق المدنية والسياسية، خاصةً حملة إسقاط الولاية. تخضع بدوي لحظر السفر منذ ديسمبر/كانون الأول 2014.

في فبراير/شباط، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً أعلن فيه عن دعمه للمدافعات عن حقوق الإنسان في كفاحهم من أجل إسقاط نظام ولاية الرجل على المرأة. لقد حظيت حملة إسقاط ولاية الرجل على المرأة في السعودية بدعم واسع النطاق في أرجاء البلاد، وانضم الآلاف من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى حملة #IAmMyOwnGuardian. قدمت الناشطات آلاف البرقيات للملك لدعم إلغاء موافقة ولي الأمر من أنظمة الدولة كما قدمت للملك عريضة بنفس المضمون موقعة من ١٥٠٠٠ رجل و امرأة.

في ضوء ذلك، تعرضت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي، **مريم العتيبي**، إلى تعنيف من إخوانها الرجال بسبب مشاركتها في الترويج للحملة. طلبت العتيبي من السلطات حمايتها من العنف الأسري. في المقابل قام والدها برفع دعوى عقوق ضدها مما أدى إلى احتجازها في سجن النساء. تنازلت العتيبي عن بلاغها ضد إخوانها في مقابل إسقاط والدها لقضية العقوق ضدها وهي من الجرائم الموجبة للتوقيف بحسب القانون السعودي. أطلق سراح العتيبي في 31 يوليو/تموز 2017 من السجن بعد قضائها ما يزيد عن 100 يوم. أكدت التقارير أنها أفرج عنها دون حضور ولي الأمر .

في أعقاب القمع المفرط على نضال المرأة ضد نظام الولاية، ألقي القبض على **دينا علي لسلوم** و**آلاء العنزي** .اعتقلت لسلوم لمحاولتها طلب اللجوء في أستراليا بينما احتجزت العنزي لمحاولتها جمع معلومات وتحديثات عن لسلوم. في 13 أبريل/نيسان 2017، تم ترحيل لسلوم من مطار الفلبين بشكل قسري. وصلت لسلوم إلى مطار مانيلا في طريقها إلى أستراليا، حيث كانت تنوي طلب اللجوء هرباً من الزواج القسري. ونشرت مقطع فيديو تطلب فيه المساعدة خوفاً من أن تقتلها أسرتها بعد أن صادرت سلطات مطار الفلبين جواز سفرها. وقابلت ميغان خان، وهي مسافرة من كندا، لسلوم بينما كانت تنتظر رحلتها في المطار ووصفت بعد نشرها بياناً مفصلاً وحشية عملية الترحيل. وقام نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي بنشر فيديو لسلوم مستخدمين وسم (هاشتاغ) #انقذو_دينا_علي.

أصدرت سفارة السعودية في الفلبين بياناً وصفت فيه واقعة ترحيل لسلوم القسري بالشأن العائلي. وأطلق العديد من المواطنين السعوديين نداءً على الإنترنت لاستقبال لسلوم فور وصولها إلى الرياض لضمان سلامتها.

استجابت آلاء العنزي للنداء الذي اطلقه النشطاء على الإنترنت للقاء لسلوم في مطار الرياض وضمان سلامتها. وعندما لم تتمكن من رؤية لسلوم مع باقي المسافرين على نفس رحلتها، توجهت إلى مكتب الأمن لتستعلم عن الأمر، فاحتجزت هي أيضاً. أطلق نداء على تويتر #ReleaseAlaaAnazi.
وبعد يومين، نشر بيان في وكالة أنباء محلية جاء فيه أن شرطة الرياض قامت باعتقال العنزي وشاب آخر أثناء قيامهما بالتقاط الصور لشرطة المطار وعربات الشرطة بغرض توثيق وصول السيدة السعودية. وذكر البيان أن التحقيقات كشفت عن قيام العنزي بتداول الصور مع مجموعة من المواطنين المهتمين ليقوموا بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي (وهو ما قد يشكل جريمة حسب قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي). كما أشار البيان إلى أن العنزي محتجزة في اصلاحية البنات بالرياض، بينما الشاب محتجز في مركز شرطة المطار حتى تتخذ النيابة العامة الإجراءات اللازمة.

في 17 أبريل/نيسان 2017، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز مرسوماً ملكياً وجّه فيه أوامر إلى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية بتقديم الخدمات للنساء دون الحاجة إلى إذن من أولياء أمورهن الذكور، ما عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك. وفي وقت إصدار المرسوم، احتجزت ثلاث نساء لمقاومتهن نظام الولاية. وبعد صدور المرسوم، أطلق سراح واحدة منهم، وهي آلاء العنزي، في 18 أبريل/نيسان بعد أن احتجزت لمدة سبعة أيام بينما ظلت دينا علي لسلوم ومريم العتيبي قيد الاحتجاز.

أطلق سراح خالد العمير في أبريل/نيسان 2017 بعد ستة أشهر من الحكم الذي صدر ضده بحبسه لمدة ثمان سنوات. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، كان قد نقل من سجن الحائر بالرياض إلى مركز محمد بن نايف للمناصحة استعداداً لإطلاق سراحه.

ألقت قوات الأمن في 15 مايو/مايس 2017 القبض على **علي شعبان**، المدافع عن حقوق الإنسان والمدون، ونقل إلى سجن القطيف العام. لم يستطع الوصول إلى أسرته أو محاميه، وكان الاتصال الوحيد عندما اتصلت الشرطة بشقيقه لإستلام ابنة شعبان. أكدت التقارير أن اعتقاله واحتجازه مرتبطان بأنشطته على الإنترنت.

واصلت الحكومة التضييق على وقمع حريات التعبير والتجمع للنساء الناشطات اللواتي يقاومن وصاية الرجل. بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2017، اعتقلت قوات الأمن السعودية ناشطة حقوق المرأة **لجين الهذلول** في مطار الملك فهد الدولي بالدمام لدى وصولها، وأطلق سراحها بعد ثلاثة أيام دون توجيه أي اتهامات ضدها. يرتبط اعتقالها واحتجازها بنشاطاتها السلمية في الدفاع عن حقوق المرأة، ولا سيما مشاركتها في حملة القيادة النسائية للسيارة في المملكة العربية السعودية.

طالب محمد عبد الله العتيبي في 23 أبريل/نيسان المجتمع الدولي بدعم دعوته للحماية بعد أن اضطر لترك بلده السعودية واللجوء إلى قطر. دعا العتيبي المجتمع الدولي إلى حمايته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكولها الملحق لعام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين وتوطينه في قطر أو ترحيله إلى بلد ثالث. وقد احتجز في سجن المخابرات في مدينة الدمام بعد أن منع من الوصول إلى أسرته أو محاميه في انتظار المحاكمة في 12 يوليو/تموز 2017.

بتاريخ 14 أغسطس/آب 2017، تلقى مدافع حقوق الإنسان عبد العزيز الشبيلي خبراً يفيد بأن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في الرياض أيدت كلياً الحكم الأولي الصادر ضده. ومن الجدير بالملاحظة أن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة لم تعقد أي جلسات من أجل الوصول إلى استنتاجها، مما يعكس عدم وجود الحد الأدنى من المعايير الدولية المطلوبة للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

استمرت السلطات في مضايقة جمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية (حسم) من خلال اعتقال **عيسى الحامد** وعبد العزيز الشبيلي يومي 16 و17 سبتمبر/أيلول 2017 على التوالي. تُشير المعلومات الواردة من مصادر محلية إلى أن الاعتقالات كانت لتنفيذ الأحكام الصادرة عليهما في وقت سابق.

في أغسطس/آب، مثل المدافعان عن حقوق الإنسان **عيسى النخيفي** و عصام كوشك أمام المحكمة بشأن أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، حيث تم إخبارهم بتهم وجهت إليهم. وظلا في سجن الحائر الجنائي بالرياض منتظرين جلسة المحاكمة في 4 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ .

شنت الحكومة السعودية موجة من الحملات على المدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والنشطاء. في شهر سبتمبر/أيلول، احتجز أكثر من ٢٠ ناشط بارز. تراوحت أنشطة ودعوة هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان بين الإصلاح الاقتصادي والحقوق السياسية والمدنية وإنهاء نظام الوصاية. بتاريخ ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، ألقي القبض على الأكاديميين الدكتور **مصطفى الحسن** و**عبد الله المالكي** في قضيتين منفصلتين، ولم تعلن أية معلومات تتعلق باحتجازهما. وفي نفس اليوم، اعتقل **عصام الزامل**، وهو رجل أعمال معروف بكتاباته عن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي.

اعتقلت مديرية المباحث العامة واحتجزت ناشطة الإنترنت، **نعيمة المطرود**، منذ أبريل/نيسان2016. احتجزت المطرود لمدة سنة قبل أول جلسة لمحاكمتها التي بدأت في 13 أبريل/نيسان 2017. عقدت الجلسة دون حضور محاميها أو أفراد أسرتها. في 9 مايو/مايس 2017، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة ثانية لمحاكمة المطرود بتهم مشاركتها في عدد من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية المناوئة للدولة، ارتباطها بخلية إعلامية، المساس بالنظام العام من خلال إنشاء حسابين على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك) والمطالبة بإطلاق سراح بعض المعتقلين. بتاريخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكماً بالسجن لمدة ست سنوات ومنعها من السفر لست سنوات أخرى بعد انقضاء مدة محكوميتها .

أطلق سراح المدافع عن حقوق الإنسان **سليمان الرشودي** في ديسمبر/كانون الأول بعد سجنه لمدة خمس سنوات. حكم على الرشودي بالسجن بعد نشر إحدى محاضراته بعنوان "حكم المظاهرات والاعتصامات في الشريعة الإسلامية". وقد حكم على الرشودي وثمانية مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان المعروفين باسم "اصلاحيو جدة" بالسجن لمدة 15 عاماً يعقبها حظر سفر لمدة 15 عاماً في فبراير/شباط 2017. قضى الرشودي ما يقرب من خمس سنوات في السجن حتى أفرج عنه بكفالة في 2011. وعلى الرغم من إطلاق سراحه بكفالة حتى إنهاء الإجراءات القانونية، فقد ألقي عليه القبض في ديسمبر / كانون الأول 2012. وتم التصديق على حكم النشطاء الثمانية بالسجن لمدة 15 عاماً بعد اعتقال الرشودي.

الإمارات العربية المتحدة

بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2017، ألقي جهاز أمن الدولة القبض على الأكاديمي و الناشط الدكتور **عبد الخالق عبد الله** بسبب تغريداته التي دعت إلى حرية التعبير. لم تقدم تفاصيل عن اعتقاله أو اتهاماته أو مكان وجوده. ألقي القبض على الدكتور ناصر بن غيث في 15 أغسطس/آب 2016 واحتجز في مكان مجهول لمدة تسعة أشهر. ونقل إلى سجن الصدر حيث حرم من الرعاية الطبية اللازمة. وتستند التهم الموجهة إليه على تعليقات نشرها على تويتر وتشمل"ارتكاب عمل عدائي ضد دولة أجنبية"، "نشر معلومات كاذبة من أجل تشويه سمعة ومكانة الدولة و إحدى مؤسساتها" و "نشر معلومات كاذبة عن قادة دولة الإمارات العربية المتحدة وسياساتها." وفي 24 يناير/كانون الثاني، أُجلت الجلسة إلى 22 فبراير/شباط بعد جلسة قصيرة أمام محكمة الاستئناف الاتحادية. أُجلت الجلسة أيضاً إلى 29 مارس/آذار حيث حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. لم تلتزم المحاكمة بمعايير المحاكمة الدولية أو مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة. ومن ناحية أخرى، فقد أطلق سراح عبد الله في 26 يناير/كانون الثاني .

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً للعمل على إيقاف الاحتجاز التعسفي للمدافع عن حقوق الإنسان أسامة النجار الذي يظل محتجزاً حتى بعد أن أنهى مدة محكوميته في 17 مارس/آذار. كان الحكم بالسجن لمدة ثلاثة سنوات كنتيجة الممارسة السلمية لحقه في حرية الرأي والتعبير. تضمن النداء عمل صدى على وسائل التواصل الإجتماعي للإفراج عنه باستخدام وسم (هاشتاغ) #الحرية_لأسامة، وإرسال رسالة إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية وديوان ولي العهد.

اعتقل أحمد منصور في 30 مارس/آذار من منزله واقتيد إلى مكان مجهول حيث افترض أنه تعرض للتعذيب. منصور هو عضو في المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش. كانت المضايقة القضائية السابقة أكثر وضوحاً في قضية الإمارات5 عندما اعتقل مع أربعة نشطاء آخرين بسبب التوقيع على عريضة (بما مجموعه 133 موقعاً) للدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك الاقتراع العام. وعلى الرغم من صدور عفو في تهمة "إهانة المسؤولين"، إلا أنه ممنوعاً من السفر منذ عام 2011. صاحب هذا الاعتقال، في 20 مارس/آذار 2017، مصادرة ممتلكاته. يرتبط اعتقاله بتغريداته على موقع تويتر التي تدعو إلى إطلاق سراح النجار، ورسالة قام بتوقيعها مع نشطاء آخرين في المنطقة موجهة إلى اجتماع القادة العرب في الأردن خلال القمة العربية. أصدرت الإمارات العربية المتحدة بياناً في 29 مارس/آذار للاعتراض على أن اعتقال منصور كان تعسفياً. والتهم التي اعتقل منصور بسببها هي: تعزيز الأجندة الطائفية المحرضة على الكراهية مما يضر بسمعة البلاد وفقاً لشروط قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

في 20 أبريل/نيسان، وقعت 91 منظمة على بيان يدعو إلى الإفراج عن منصور بعد شهر من اعتقاله. حثّ البيان السلطات الإماراتية على السماح لمنصور بإمكانية الاتصال الفوري والمنتظم بأسرته وبمحام من اختياره، ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن الحقوق ومنتقدو السلطات. وأعرب خبراء الأمم المتحدة إنهم يخشون أن يكون اعتقاله عملاً انتقامياً بسبب عمله مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. أدلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الإختفاء القسري أو غير الطوعي، في بيانهم الصادر في 28 مارس/آذار بأن عمل منصور المتميز في حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، إضافة إلى تعاونه الشفاف مع آليات الأمم المتحدة، له قيمة كبيرة للإمارات وللمنطقة بكاملها.

في اليوم الدولي لحقوق الإنسان الموافق ١٠ ديسمبر/كانون الأول، أكد مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءه مجدداً الذي يدين الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لمنصور .

في 28 مارس/آذار ، وقبل جلسة محاكمة الدكتور بن غيث في 29 مارس/آذار، وقع مركز الخليج لحقوق الإنسان وتسع منظمات حقوقية أخرى بياناً يحث السلطات الإماراتية على الإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن بن غيث وغيره من سجناء الرأي. واعترض البيان على ما قاله وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، الدكتور أنور قرقاش، في كلمة أمام الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 28 فبراير/شباط والتي أكد فيها أن الإمارات ملتزمة التزاماً عميقاً بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، في حين أن الدكتور بن غيث وغيره من المدافعين والنشطاء والأفراد الآخرين لا يزالون قيد الاحتجاز ويحاكمون لممارسة حريتهم في التعبير والرأي. وبعد الجلسة في 29 مارس/آذار، تجاهلت السلطات دعوات إطلاق السراح وحكمت على الدكتور بن غيث بالسجن لمدة عشر سنوات. وأمر الحكم أيضاً بمصادرة أجهزة وأدوات الدكتور بن غيث المستخدمة في تنفيذ ما يلي: التواصل مع منظمات سرية مرتبطة بالإخوان المسلمين، من خلال إنشاء حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي ونشر الصور والمقالات التي تسيء إلى رموز الدولة وقيمها، وسياساتها الداخلية والخارجية وعلاقاتها مع دولة عربية.

احتجز الدكتور بن غيث بمعزل عن العالم الخارجي منذ نقله إلى سجن الرزين. الرزين هو سجن شديد الحراسة ويستخدم لاحتجاز السجناء السياسيين وسجناء الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أعلن الدكتور بن غيث في رسالة في 2 أبريل/نيسان 2017 أنه بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على عقوبته. دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى الإفراج الفوري ودون شروط عن الدكتور بن غيث وسجناء الرأي الآخرين، وتمكينه من الوصول الفوري والمنتظم إلى أسرته ومحام من اختياره، وعلى الجهات المعنية التحقيق في مزاعمه بالتعذيب وسوء المعاملة.

حصل محامي حقوق الإنسان المسجون الدكتور **محمد الركن** على جائزة لودوفيك تراريو الدولية لحقوق الإنسان لسنة 2017 في يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني. يقضي الدكتور الركن حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات، ولم يتمكن من قبول الجائزة المرموقة بنفسه، لذلك قبلها بالنيابة عنه زميله **محمد الصقر**، من جمعية الحقوقيين التي تم حلها. حوكم الركن والصقر في 4 مارس/آذار 2013 في محاكمة جماعية وغير عادلة لأربعة وتسعين متهماً أمام غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية في أبوظبي في القضية المعروفة باسم الإمارات 94. اتهمتهم الحكومة "بإنشاء منظمة تهدف إلى اسقاط الحكومة"، وهي تهمة نفاها جميع المتهمين. وفي 2 يوليو/ تموز 2013، أدانت المحكمة 69 من المدعى عليهم وأصدرت ضدهم أحكاماً بالسجن لمدد تصل إلى 15 عاماً. و حكم على الدكتور الركن بالسجن لمدة عشر سنوات، كما حكم على الصقر بالسجن لمدة خمس سنوات غيابياً. أُدينت محاكماتهم على نطاق واسع لأنها افتقرت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

أطلق سراح **عبيد الزعابي** من السجن في 21 ديسمبر/كانون الأول بعد مضي ثلاث سنوات من صدور الحكم ببرائته. وعلى الرغم من أن المحكمة برأت الزعابي في عام 2014 بعد سجنه لمدة عام، إلا أن جهاز أمن الدولة رفض الإفراج عنه. اعتقل الزعابي بعد أن أجرى مقابلة مع شبكة سي إن إن علق خلالها على قضية قاسم شيزاني. وكانت التهم الموجهة: إنشاء حساب على موقع تويتر واتهام جهاز أمن الدولة بالتعذيب.

الدول المجاورة

إيران

في 4 يناير/كانون الثاني، ناشد مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات الإيرانية بشأن قرارات فرض حظر سفر واحتجاز ثلاثة محامين ونشطاء. احتجز الدكتور **عبد الفتاح سلطاني**، وهو محامي حقوق إنسان بارز ومؤسس مشارك لمركز المدافعين عن حقوق الإنسان، في سجن إيفين سيء السمعة الذي يقضي فيه حكماً بالسجن لمدة 13 عاماً والحرمان من مزاولة مهنة المحاماة لمدة 20 عاماً إضافية، بتهم "نشر دعاية مناهضة للدولة" و"تأسيس جماعة غير مشروعة".

لا تزال محامية حقوق الإنسان **نسرين ستوده** ممنوعة من السفر. أطلق سراحها في سبتمبر/أيلول 2013، بعد أن قضت أكثر من ثلاث سنوات حيث نصت عقوبتها على السجن لمدة 11 عاماً والحرمان من مزاولة مهنة المحاماة والمنع من السفر لمدة 20 عاماً. تتعلق محاكمتها ومضايقات السلطة المستمرة لها مباشرةً بعملها كمحامية تدافع عن المدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء من الشباب المحكوم عليهم بالإعدام.

لا يزال محامي حقوق الإنسان والكاتب **عماد الدين باقي** ممنوعاً من السفر أيضاً. وهو مؤسس جمعية الدفاع عن حقوق السجناء وحائز على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2009. وقد نادى بتحسين حالة حقوق الإنسان منذ الثمانينات. قضى عدة سنوات في السجن بما في ذلك في ديسمبر/كانون الأول 2009، عندما ألقي القبض عليه خلال موجة من الاعتقالات وأمضى خمسة أشهر في الحبس الانفرادي. وعلى الرغم من إطلاق سراحه الآن، إلا أنه لا يزال ممنوعاً من السفر ويستمر حرمانه من حقه الأساسي في حرية التنقل.

لازالت المدافعة عن حقوق الإنسان آتنا دائمي محتجزة في سجن إيفين في إيران منذ اعتقالها في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. تقضي دائمي حالياً عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم "إهانة المرشد الأعلى" و "إهانة مسؤولي الدولة" و "نشر الأكاذيب" و "مقاومة الاعتقال" و "الاعتداء على وكيل الاعتقال". وتتناقض هذه التهمة الأخيرة مع شهادات الشهود. قدمت شكوى ضد قوات الحرس الثوري الإسلامي لاستخدام القوة المفرطة - مثل رذاذ الفلفل - أثناء اعتقالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ولم يحدث أي تحقيق في تلك الواقعة.

دخلت دائمي في إضرابها عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملتها والحكم الصادر ضدها. بدأ الإضراب عن الطعام في 8 أبريل/نيسان 2017، وبعد أن تدهورت حالتها الصحية، أنهت دائمي إضرابها عن الطعام في نهاية مايو/مايس عندما حكمت محكمة الاستئناف ببرائتها هي وشقيقتها في الاعتقال. في 23 يونيو/حزيران، ناشد مركز الخليج لحقوق الإنسان بصفته عضواً في المدافعات عن حقوق الإنسان -التحالف الدولي السلطات بالإفراج عن دائمي .

استهدف الصحفيون بشدة في إيران. احتجز الصحفي **ساسان آقايي**، رئيس تحرير صحيفة "اعتماد"، في الحبس الانفرادي. اعتقلته قوات الأمن في مكاتب الصحيفة بطهران بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٧ ونقلوه إلى سجن إيفين في طهران. ولم تكن الاتهامات الموجهة ضد آقايي واضحة حيث لم تصدر أي مذكرة رسمية ضده. وأبلغت أسرته من قبل محكمة المطبوعات إنه قيد التوقيف لمدة شهر.

في ٠١ نوفمبر/تشرين الثاني، ناشد مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات الإيرانية بالإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن **باقر نمازى** الذي اعتقل في 22 فبراير/شباط 2016، أثناء مغادرته مطار طهران من قبل الحرس الثوري الإسلامي حيث كان قد وصل إلى إيران لضمان الإفراج عن ابنه سيامك نمازى الذي اعتقل في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، أثناء زيارته لأسرته في طهران. ووفقاً للتقارير، قام الحرس الثوري الإيراني بترحيل نمازى إلى منزله، حيث قام بعد ذلك بتفتيش منزله وصادر ممتلكاته. وبعد البحث، أبلغ الحرس الثوري الإيراني نمازى أنهم بحاجة إلى تقديمه إلى القاضي وتم نقله إلى سجن إيفين.

في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٧، أيدت محكمة الاستئناف في طهران أحكام السجن لمدة ١٠ سنوات ضد نمازى. ويحمل كل من باقر وسيامك نمازى الجنسيتين الأمريكية والإيرانية. ويشكل اعتقالهم وسجنهم جزءً من نمط أوسع لاستهداف الإيرانيين الذين يحملون جنسية مزدوجة، وهو نمط أدين بشدة من قبل المقررة الخاصة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إيران، **أسماء جهانغير**، بتقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس/آب 2017.

العراق

في بداية عام 2017، أطلق سراح أفراح شوقي بعد أن قامت مجموعة مسلحة باختطافها في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016. اختطفت شوقي بعد نشر مقالها عن العنف في العراق.

قررت اللجان النيابية المختصة تأجيل التصويت على مشروع قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي إلى إشعار آخر. كانت الاحتجاجات ضد مشروع القانون واسعة حيث أن مواد مشروع القانون المقترح منذ عام 2011 كانت غامضة وتخالف الدستور العراقي. اجتمع ممثلي المجتمع المدني مع أعضاء البرلمان من أجل مناقشة مواد مشروع القانون المذكور. وجمعت الاحتجاجات جهات فاعلة مختلفة مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات والمواطنين من أجل منع إقرار مشروع القانون.

واجه مراسل قناة (ن. ر. ت) **آرام بختيار** ومدير القناة **آوات علي** مضايقات قضائية بسبب بث تقرير عن عقوبة جنائية خطيرة. تضمن التقرير المذكور العقوبة غير المناسبة التي حكمت على رجل سرق الحليب والحفاظات بالسجن لمدة 11 عاماً. ألقي القبض على بختيار في 22 مايو/مايس 2017 وأطلق سراحه بعد 14 يوماً، بينما ألقي القبض على علي في 4 يونيو/حزيران 2017 وأطلق سراحه في اليوم التالي بكفالة. حثّ مركز الخليج لحقوق الإنسان سلطات كردستان العراق على الإفراج عنهم دون قيد أو شرط.

في 19 يونيو/حزيران، قتل الصحفي الكردستاني العراقي **بختيار حداد** والصحفي الفرنسي **ستيفان فيلنوف** أثناء تغطية عمليات مكافحة الإرهاب العراقية بمنطقة راس الجادة. دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى ضمان سلامة الصحفيين في العراق من خلال توفير التدريب والحماية الأمنية المناسبة لجميع الصحفيين، فضلاً عن التحقيق في مقتل الصحفيين. يتحمل الصحفيون مخاطر إضافية في العراق. في أكتوبر/تشرين الأول، تعرض الصحفي **ريبوار كاكائي** للهجوم خلال تغطية مظاهرة أمام البرلمان العراقي. كما شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول مقتل **أركان شريف** على يد مسلحين مجهولين قاموا بطعنه حتى الموت. وفيما يتعلق بهذه الحوادث الثلاثة، أكد مركز الخليج لحقوق الإنسان على أهمية التحقيق في مقتل الصحفيين والمراسلين في العراق، بما في ذلك كردستان العراق، والاعتداء عليهم. يشكل الإفلات من العقاب لمرتكبي الهجمات انتهاكاً رئيسياً لقدرة الصحفيين على الإبلاغ بحرية وأمان. وانتهى العام بهجوم صريح من قبل قوات الأمن التي أغلقت مكاتب قنوات (ن. ر. ت) دون أمر قضائي.

الأردن

تتعلق الانتهاكات الرئيسية التي ظهرت في عام 2017 بالصحفيين وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات. في 6 يونيو/حزيران، ألغت وزارة الإعلام رخصة الجزيرة وسط أزمة دول الخليج، حيث قامت الحكومات باتخاذ تدابير تعلق التفاعل مع قطر على مختلف المستويات. فإن حرية الصحافة معرضة للخطر نظراً لتسييس الهجمات على الأخبار ووسائل الإعلام المبررة كجزء من الشأن السياسي. في 11 يوليو/تموز، منع موظفو شؤون الهجرة الصحفي المصري **وائل ممدوح** في مطار الملكة علياء الدولي من الدخول إلى عمان لحضور ورشة تدريب نظمها إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج). ظهرت قيود أخرى على حرية الصحافة والتعبير من خلال الحجب الرسمي للمجلة الإلكترونية ماي كالي التي تهتم بقضايا المثليين والمثليات ومتحولي ومزدوجي الجنس. وقد أبلغ المستخدمون الأردنيون عن عدم قدرتهم على الوصول إلى موقع المجلة الإلكتروني منذ يوليو/تموز 2016، ولكن فقط في 31 يوليو/تموز 2017، أمرت هيئة الإعلام المرئي والمسموع الأردنية بخضوع الموقع الإلكتروني للرقابة لانتهاكه قانون الصحافة والنشر في الأردن.

كانت هناك حملة واسعة النطاق ضد المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الحقوقية، اقترنت بعداء وتجريم نشاط المجتمع المدني في الصحف الموالية للحكومة.

في 31 أكتوبر/تشرين الأول، استدعى النائب العام رسام الكاريكاتير **عماد حجاج** للتحقيق في رسم كاريكاتيري نشر على حسابه على موقعي فيس بوك وتويتر يصور فيه المسيح يندّد بالبطريرك ثيوفيلوس الثالث بعد قراره ببيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس إلى إسرائيل. خشي حجاج من محاكمته بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الذي وضعته الأردن لتقييد الحريات والحقوق الإلكترونية، وقوانين الصحافة والنشر التي يؤدي انتهاكها إلى السجن.

لبنان

في يناير/كانون الثاني، أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً عن محاكمات عسكرية للمدنيين تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. المحاكمات هي شكل من أشكال الانتقام من قبل مسؤولي الجيش لممارسة حرية التعبير والنشاط. تشمل الانتهاكات المرتكبة في هذه المحاكمات: محاكمة الأطفال واستخدام الإكراه والتعذيب لانتزاع الاعترافات والأحكام التعسفية وغير المبررة والاستجواب بدون حضور محام.

عرضت حرية الصحافة والرأي والتعبير والاحتجاج للهجوم. في 15 فبراير/شباط، تعرض مكتب تلفزيون الجديد لهجوم بعد حلقة ساخرة بُثت في 12 فبراير/شباط. دعت لجنة حماية الصحفيين السلطات اللبنانية إلى التحقيق في الهجمات وضمان سلامة الصحفيين وحرية الصحافة، خاصة وأن قناة الجديد كانت قد استهدفت في وقت سابق في عامي 2016 و 2012. كان تجريم حرية التعبير على الإنترنت نمطاً مستمراً. في 28 يناير/كانون الثاني، ألقي القبض على **حسن سعد** واحتجز للتحقيق في واقعة كتابته منشوراً على فيسبوك في 17 يناير/كانون الثاني ينتقد فيه الحكومة. اعتقل الناشط **أحمد أمهز** في 12 مارس/آذار لانتقاده رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. أطلق سراح أمهز بعد تسعة أيام من الاحتجاز، ولكن ظلت المحاكمة قائمة.

تعرض المتظاهرون في 16 يونيو/حزيران، أثناء احتجاجهم على تعليق الانتخابات البرلمانية وتمديد فترة ولاية البرلمان، للاستخدام العسكري للقوة المفرطة والعنف لفض الاحتجاج. وبناء على دعوات من هيومن رايتس ووتش للتحقيق في استخدام العنف بشكل غير قانوني، قر المدعي العام العسكري القاضي صقر بفتح تحقيق. وعلى الرغم من ذلك، ففي 10 ديسمبر/كانون الأول تعرض المتظاهرون من المدنيين والصحفيين بالقرب من السفارة الأمريكية للوحشية من جانب شرطة مكافحة الشغب عندما قاموا بأعمال عنف عشوائية وغير قانونية لفض المظاهرة، حيث بدأ بعض المتظاهرين في إلقاء الحجارة على قوات الأمن .

سوريا

في 29 أبريل/نيسان، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى الإفراج عن **رزان زيتونة** بمناسبة عيد ميلادها. قامت مجموعة مسلحة بمداهمة المكاتب التابعة لمركز توثيق الانتهاكات واختطفوا النشطاء المعروفين باسم نشطاء دوما الأربعة: زيتونة، **وائل حمادة**، **سميرة الخليل**، و**ناظم حمادي** في ديسمبر/كانون الأول 2013. قد دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأوسمة: #HappyBirthdayRazan و #FreeRazan و#4Douma، بالإضافة إلى كتابة رسالة إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة والصحف المحلية للضغط على الإفراج عنهم.

حظرت السلطات والأجهزة التابعة لجيش الإسلام مجلة طلعنا عالحرية في الغوطة الشرقية. بتاريخ ١١ يوليو/تموز ٢٠١٧، وبعد محاكمة في دوما بالغوطة الشرقية، صدر حكم على الصحفيين **ليلى الصفدي** و**شوكت غرز الدين** غيابياً بالسجن لمدة شهرين. ووُجد أن الصحفي **أسامة نصار**، مساعد رئيس تحرير ومدير مكتب المجلة، والذي كان حاضراً في المحاكمة، غير مذنب. اتهمت المحكمة مجلة طلعنا عالحرية بالإساءة للذات الإلهية وإلحاق الضرر بمشاعر المسلمين في سوريا، وحظر بعد ذلك توزيع المجلة. أغلقت مكاتب المجلة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مركز توثيق الإنتهاكات، في مارس/آذار ٢٠١٧. أغلق مركز توثيق الإنتهاكات مرة أخرى بعد تعرضه لهجوم على يد جماعة.

قتلت المدافعتان عن حقوق الإنسان الدكتورة عروبة بركات وحلا بركات في ٢٢ سبتمبر/أيلول في تركيا. وجدت السلطات التركية أن القتل قد ارتكب لدوافع مالية. ومع ذلك، فهي خسارة فادحة حيث أن الدكتورة عروبة بركات كانت تتقصى التعذيب في السجون السورية، في حين كانت هالة بركات تعمل على إنتاج التقارير والأفلام الوثائقية عن السجون ومراكز الاحتجاز السرية في سوريا. كما جمعت شهادات من محتجزين سابقين. حثّ مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات على مواصلة التحقيق في عمليات القتل وبذل المزيد من الجهود لحماية المدافعين السوريين.

في 2 أكتوبر/تشرين الأول، ناشد مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات السورية لإطلاق سراح محامي حقوق الإنسان خليل معتوق ومساعده محمد ظاظا بعد خمس سنوات من اختفائهم القسري.

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، قُتل صحفيان في تفجير انتحاري في شرق سوريا. وأُصيب صحفي آخر في روجوفا أثناء قيامه بعمله. عمل الصحفيون الثلاثة بوكالة هاوار للأنباء، وأدان مركز الخليج لحقوق الإنسان الانتهاكات التي ترتكبها الهجمات العشوائية على المدنيين، وعدم توفر التدريب الكافي للسلامة والحماية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مناطق النزاع.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان في 3 مايو/مايس بياناً احتجاجاً على عدم وجود معلومات عن مكان وجود باسل خرطبيل. احتجز خرطبيل لمدة خمس سنوات بسبب نشاطه الداعم لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. ومنذ نقله إلى سجن عدرا في عام 2015، ظل مكان وجوده مجهولاً. أعلنت **نورا غازي صفدي** زوجة خرطبيل على موقع فيسبوك أن زوجها قد قتل في 1 أغسطس/آب 2017. أعدم خرطبيل بعد أيام من اعتقاله في سجن عدرا في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وقعت 34 منظمة بياناً أدانت فيه إعدام خرطبيل. وحث البيان السلطات السورية على الكشف عن ظروف تنفيذ حكم الإعدام بحق خرطبيل، والاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والإفراج عن جميع المعتقلين في سوريا من المحتجزين لممارستهم السلمية لحقوقهم المشروعة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

وقعت 30 منظمة في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في 30 أغسطس/آب بياناً يناشد السلطات المعنية وجماعات المعارضة المسلحة الكشف عن معلومات عن ضحايا الاختفاء القسري ووقف اعتقالهم واختطافهم واحتجازهم بشكل تعسفي، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2139 والذي يدعو إلى "الإفراج عن أي محتجزين بشكل تعسفي" في سوريا.

اليمن

دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق نزيه وشامل في وفاة الصحفي **محمد العبسي** الذي توفي في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016. أظهر تشريح الجثة أن العبسي قد تسمم بسبب التعرض للغازات السامة، وفقاً لمصادر مركز الخليج لحقوق الإنسان.

أصدرت ثمانية منظمات بما فيهم مركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً، في 9 يونيو/حزيران، للإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن عشرة صحفيين معتقلين تعسفاً دون تهمة أو محاكمة منذ 9 يونيو/حزيران 2015. اعتقل **عبد الخالق عمران**، و**هشام طرموم**، و**توفيق المنصوري**، و**حارث حميد**، و**حسن عناب**، و**أكرم الوليدي**، و**هيثم الشهاب**، و**هشام اليوسفي**، و**عصام بلغيث** لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وآرائهم السياسية الواعية.

شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في ندوة جانبية في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 20 يونيو/حزيران حول الحريات العامة في اليمن. كانت الفعالية بعنوان "الهجمات المستمرة على الحريات العامة في اليمن أثناء الحرب"، ودعت إلى إجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن. نظم الفعالية الجانبية منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش، مؤشر للرقابة، منظمة القلم الدولية، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي يضم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، سيفيكاس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين،المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية،

المدافعات عن حقوق الإنسان -التحالف الدولي، ولجنة حماية الصحفيين. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة حرية الصحافة والصحفيين في اليمن بعنوان "الصحافة في اليمن تواجه الانقراض: الصحفيون يحتاجون إلى الدعم ."

ألقت السلطات الحوثية القبض على **هشام العميسي** دون الكشف عن سبب للاعتقال أو التهم الموجهة إليه في 14 أغسطس/آب. العميسي هو الناشط الوحيد المتحدث بالإنكليزية المقيم باليمن، والذي يقوم بالإبلاغ عن الإنتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع. انتقدت كتاباته بشكل خاص الضربات الجوية التي يقوم بها التحالف الذي تقوده السعودية، والدفاع عن حقوق الإنسان. أطلق سراحه أخيراً في يناير/كانون الثاني 2018، بفضل الدعوة الدولية.

جدد مركز الخليج لحقوق الإنسان مطالبته بإجراء تحقيق دولي مستقل حول انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن في 29 أغسطس/آب. أرسلت رسالة مشتركة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والمراقبين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي وقّع عليها أكثر من 60 منظمة، بما في ذلك مركز الخليج لحقوق الإنسان. لا يمكن لضحايا الانتهاكات في اليمن الانتظار أطول لإجراء تحقيقات موثوقة في الإنتهاكات الجسيمة الجارية. ينبغي أن تكون للمحققين صلاحية تقصي الحقائق والملابسات وجمع الأدلة وتوضيح المسؤولية عن الانتهاكات المحتملة وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بغية وضع حد للإفلات من العقاب، وتحقيق المساءلة. ولدعم الحاجة إلى عمل تحقيق دولي، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً في 15 سبتمبر/أيلول يوضح بالتفصيل الانتهاكات والإساءات المختلفة في اليمن وعدم كفاءة اللجنة الوطنية في الإبلاغ عن وتتبع الانتهاكات ومرتكبيها.

انقطع الاتصال بالإنترنت بأشكال مختلفة منذ 6 ديسمبر/كانون الأول، بعد يومين من وفاة الرئيس السابق علي عبد الله صالح. مُنعت شبكات التواصل الاجتماعي تماماً في عدن وشبوة، بينما عانت المناطق الأخرى من بطء الاتصال بالإنترنت وأبلغوا بعدم القدرة على الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي. فالوصول إلى شبكة الإنترنت أساسي ورئيسي لبقاء المدنيين.

IV. ما بعد الربيع العربي: قمع المجتمع المدني في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي

تتشابه القيود السياسية والقانونية المتزايدة المفروضة على المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدو أن هذا النمط قد نشأ في مصر وانتقل إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعد الربيع العربي في عام 2011 ويستمر حتى الآن. تعتبر المبررات السياسية الرئيسية في عمليات القمع واسعة النطاق هي المخاوف الأمنية والشكوك حول مصادر التمويل الأجنبية - ويرافق ذلك اتهامات بالتآمر ضد الدولة وجمع المعلومات الاستخباراتية. وضعت هذه الدول قوانين ولوائح من أجل تقييد تسجيل المنظمات غير الحكومية وتشغيلها واستدامتها حيث أن الأساس المنطقي خلف ذلك هو إعاقة المنظمات غير الحكومية عن العمل، خاصة لعدم السماح بوجود أنشطة حقوق الإنسان ومنظمات ذات صلة بالديمقراطية.

قوانين الجمعيات: القيود المفروضة على التمويل والنشاط

على الرغم من أنه في عام 2011 كانت هناك فترة قصيرة من الانفتاح في المجال السياسي في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، استنفدت الحكومات مواردها للحفاظ على القيود والسيطرة المفروضة. وفي الفترة من أبريل/نيسان إلى مايو/مايس 2011، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة حملة واسعة النطاق ضد منظمات المجتمع المدني، عن طريق حل مجلس إدارة جمعية الحقوقيين ومجلس الإدارة المنتخب لجمعية المعلمين. أشير إلى قانون الجمعيات لعام 2008 لتبرير هذه الحملة حيث أن أحكام القانون تحظر على المنظمات المدنية المشاركة في "السياسة". وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية بصدد صياغة قانون الجمعيات منذ عام 2006، إلا أن مجلس الشورى قد أقر القانون في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. يسلط القانون المقر الضوء على كيفية بقاء القوة في أيدي السلطات القضائية فيما يتعلق بتسجيل المنظمات ومراقبتها إلى مدى حل مجالسها مثل الإمارات العربية المتحدة، وتضييق الخناق على منظمات حقوق الإنسان كما هو الحال في مصر.

وبالمثل، فإن القضية 173 سيئة السمعة في مصر التي بدأت في يوليو/تموز 2011، حيث طلب مجلس الوزراء من وزير العدل تصفية المنظمات المسجلة بموجب القانون 84 وتتبع مصادر تمويلها لتبرير حملة قمع كبرى قادمة. أعدّ جهاز الأمن الوطني تقريراً شاملاً في سبتمبر/أيلول 2011. وفي يونيو/حزيران 2013، صدرت ضد 43 من موظفي المنظمات غير الحكومية والدولية أحكاماً بالسجن تتراوح بين سنة وخمس سنوات، صاحبها إغلاق عدد من المنظمات. في عام 2015، ارتفع عدد المنظمات المغلقة إلى ما مجموعه 500 منظمة.

في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بياناً مع 59 منظمة، منها مركز الخليج لحقوق الإنسان، بشأن الجهود المستمرة والقيود القانونية التي تفرضها الحكومة المصرية للحد من أنشطة وقدرات منظمات المجتمع المدني، ولا سيما حقوق الإنسان والمنظمات ذات الصلة بالديمقراطية. هذا الإغلاق للفضاء المدني ليس جديداً على الحكومة المصرية، وهو جزء من المناخ السياسي الحالي لزيادة قبضة الأمن على المجال المدني والسيطرة المفرطة على الأنشطة المدنية بعد أحداث عام 2011. في ذلك الوقت، كان هذا القانون الجديد لمنظمات المجتمع المدني في مصر في مرحلة الصياغة حيث فُرضت القيود على جميع مراحل تسجيل وإنشاء وإدارة وتشغيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية. علاوة على ذلك، يتم مراقبة وعقوبة والسماح بأنشطة المنظمات من قبل الجهة المشرفة التي تسمى الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية. تتكون هذه الجهة من ثلاث جهات أمنية. في أعقاب إبرام هذا التشريع، في ديسمبر/كانون الأول 2016، تم مصادرة حسابات ستة من أعضاء مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية ومديريها، ووقع 15 من المدافعين عن حقوق الإنسان تحت حظر السفر وجمدت ثلاث منظمات لحقوق الإنسان في ضوء القضية 173.

حظر السفر: الانتقام وانتهاك حرية التنقل

يعتبر حظر السفر على المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء من التدابير المواتية للغاية من جانب الحكومات لسببين. أولاً، فهو تكتيك غير مباشر لتهديد المواطنين. ثانياً، وهو محاولة من الحكومات للحد من قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على التعبير عن مخاوفهم، والإبلاغ عن الانتهاكات ومواصلة النشاط في المنصات الإقليمية والدولية. يسمح حظر السفر للحكومات بتحقيق ذلك دون أن تتحمل الحكومات الثمن السياسي لوسائل أخرى مثل الاختفاء القسري والتعذيب. ومع ذلك، فإن حظر السفر يشكل إنتهاكاً صريحاً لحقهم في الحركة والحق في التنقل على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في مارس/آذار 2016، أشارت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى أن 10 من مدافعي حقوق الإنسان البارزين قد فُرض عليهم المنع من السفر. من أبرزهم: **جمال عيد** و**حسام بهجت** و**محمد لطفي**، الذي كان في طريقه إلى ألمانيا في يونيو/حزيران 2015، و[إسراء عبد الفتاح وثلاثة من زملائها] في ديسمبر/كانون الأول 2014.

اتبعت بقية دول مجلس التعاون الخليجي حذوها، واعتمدت على حظر السفر لإسكات نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان. في البحرين، تم منع عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر بما فيهم **حسين رضي** وابتسام الصايغ و**إبراهيم الدمستاني** و**عبد النبي العكري** والصحفية نزيهة سعيد. في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انضمت المدافعة البحرينية عن حقوق الإنسان **نضال السلمان** إلى قائمة المدافعين عن حقوق الإنسان الممنوعين من السفر، أثناء سفرها إلى تورونتو. في الإمارات العربية المتحدة، تعرض أحمد منصور للمنع من السفر منذ الإفراج عنه في عام 2011 وقبل اعتقاله التعسفي في مارس/آذار 2017، ومُنع كذلك الدكتور **محمد المنصوري** و**جمعة الفلاسي** و**مصبح الرميثي** و**راشد الشامسي** من السفر منذ عام 2012.

حظر السفر هو أداة قمعية وانتقامية في المملكة العربية السعودية. في عام 2012، وجد المحامي الحقوقي **وليد أبو الخير** نفسه تحت طائلة المنع من السفر أثناء مغادرته إلى الولايات المتحدة. وفي قضيتي عبد العزيز الشبيلي ونذير الماجد في 2017، يعقب مدة عقوبتهما منعهما من السفر، مما يشكل انتقاماً مكثفاً.

باختصار، فإن حظر السفر، وقرار تجميد أموال وإدارة المنظمات غير الحكومية، ليس مكرساً فقط للقضاء على الفضاء المدني والمجتمع المدني ولكن أيضاً لإسكات جميع محاولات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. تتمثل الرسالة الرئيسية التي تحملها هذه الاتجاهات في أن عجز المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والمنظمات عن حماية وتأمين أنفسهم، تترك المواطنين من العامة غير قادرين على طلب المساعدة من الحكومات القمعية.

V. خاتمة

إن زيادة المضايقة الحكومية واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين والمدربين الإعلاميين والمصورين والمدونين والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة تدل على ظاهرة مقلقة تتمثل في إنهاك الجهود المبذولة لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، ترتبط هذه الظاهرة أيضاً بزيادة التحديات في مقاومة استمرار تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. رغم أن أدوات المناصرة فعالة على مستوى الأمم المتحدة، إلا أن فعالية المناصرة محدودة جداً، دون الإرادة السياسية والالتزام من جانب الحكومات والمجتمع الدولي.

هناك حاجة إلى تطوير وتسهيل تعاون أكثر صلابة بشأن القضايا المتعلقة بحرية الصحافة والتعبير والرأي والتجمع. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحريات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق التي تنتهكها الحكومات في ظل مبررات مختلفة أو دون مبررات على الإطلاق.

تعرض الصحفيون، في سوريا والعراق واليمن، للاختفاء القسري بسبب تغطية وتحديث حالة مناطق النزاع، وقتلوا أثناء قيامهم بعملهم. من الضروري أن نكرر الحاجة إلى العمل التعاوني من أجل نزع الشرعية في المقام الأول، ولزيادة الالتزام بمساءلة مرتكبي الجرائم، في حين أن من واجب السلطات المعنية بعدئذ التحقيق الشامل في عمليات القتل هذه بما أنها تنطوي أيضاً على انتهاكات للقوانين الدولية لحقوق الإنسان، مما أسفر عن مقتل المدنيين.

لا يزال النشطاء، في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، مستهدفين لنشاطهم وجهودهم في الدعوة لنشر الانتهاكات المختلفة التي ترتكبها حكوماتهم. لا يزال أحمد منصور مستهدفاً على الرغم من أنه ممنوعاً من السفر منذ قضية الإمارات5 في 2011. تستهدف البحرين بشكل منهجي أسر النشطاء المنفيين بالخارج، ولا تزال غير ملتزمة بالمبادئ الدولية المتعلقة بالمعاملة العادلة للسجناء الذين يحتجزون بسبب نشاطهم في المقام الأول. ولا تزال تقارير التعذيب وسوء المعاملة مستمرة أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من أن الدولة الخليجية الأكثر تحفظاً، المملكة العربية السعودية، تقدم إصلاحاً سياسياً واقتصادياً واسع النطاق، فإنها ما زالت متمسكة بانتهاك حقوق الإنسان. اعتقلت المدافعات عن حقوق الإنسان بسبب دعوتهن للحق في القيادة، في الوقت الذي تعبر فيه الحكومة عن عزمها على رفع حظر القيادة في يونيو/حزيران 2018. وبما أن الدفاع عن حقوق المهمشين والمضطهدين في المملكة العربية السعودية يُراقب بشكل دقيق، فإن ذلك ينعكس بنفس المستوى في الكويت من خلال القمع الشديد على نشطاء حقوق البدون.

VI. التوصيات

يوصي مركز الخليج لحقوق الإنسان جميع الحكومات وسلطات الدول في منطقة الخليج والدول المجاورة:

- بضمان الحق في حرية التعبير وحرية الرأي، من خلال جميع التدابير الممكنة بما في ذلك حماية الصحفيين والعاملين في الإعلام والنشطاء عبر الإنترنت من أي أعمال انتقامية أو مضايقات قضائية؛
- توفير مساحات آمنة وبيئات آمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان للعمل بحرية وبفعالية أكبر في قضايا حقوق الإنسان؛
- ضمان عدم استخدام التشريعات، بما في ذلك تشريعات الجرائم الإلكترونية والتشريعات المناهضة للإرهاب، كأداة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعديل هذا التشريع عند الاقتضاء؛
- ضمان احترام الحق في حرية التجمع السلمي وحمايته بحيث يسمح للناس بالاحتجاج سلمياً دون خوف من العنف الجسدي أو التخويف أو أي شكل من أشكال الانتقام؛
- ضمان احترام وحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات بالوسائل السلمية لكي تتمكن المنظمات غير الحكومية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من العمل بأمان دون التعرض إلى المضايقة القضائية والاعتقال وإساءة المعاملة؛
- ضمان تعزيز وحماية المجتمع المدني والاعتزاز بدوره في المجتمع كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان؛
- تعديل أي قوانين وطنية لضمان حماية وضع الإقامة لجميع المقيمين ومنع استخدام قوانين الجنسية أو التهديد باستعمالها كوسيلة لخنق المجتمع المدني؛
- ضمان معاملة جميع المحتجزين بكرامة، وحماية سلامتهم البدنية والنفسية، وأن تكون الظروف في جميع مرافق الاحتجاز متماشية مع المعايير الدولية؛
- ضمان حماية جميع المحتجزين من أي شكل من أشكال سوء المعاملة والتعذيب على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي؛
- ضمان أنه في حالة وجود أدلة على تعذيب أو إساءة معاملة من جانب سلطات الدولة، يجرى تحقيق فوري ومستقل بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وفقا للمعايير الدولية؛
- ضمان أن يكون الوصول إلى العدالة مكفولاً للجميع، وأن تلتزم أي إجراءات قانونية بالحق في محاكمة عادلة ومعايير قانونية عادلة دولية؛
- توفير قنوات وآليات كافية للإبلاغ عن أي شكل من أشكال المضايقة أو الترهيب أو الاستهداف للمدافعين عن حقوق الإنسان، من جانب سلطات الدولة والأطراف الأخرى، نتيجة لعملهم السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان؛
- ضمان تمتع جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وجميع المواطنين بحرية الاستفادة من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان والتفاعل معها؛
- الانخراط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيثما كان ذلك من شأنه أن يفيد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ضمان أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان قادرين على القيام بعملهم المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الأعمال الانتقامية ودون أي قيود.